

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم إقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: مالية وبنوك
من إعداد الطالبة: أسماء النخلة
بعنوان:

إدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية

دراسة ميدانية لمجموعة البركة المصرفية بالبحرين

2012-2009

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2013/06/18

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ /محمد حسان بن مالك (أستاذ مساعد أ- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذ / أحمد رمزي صياغ (أستاذ مساعد أ- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الأستاذ/ عبد الغفور دادنة (أستاذ مساعد ب- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2012/2013

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز شيء وهبه إياه المولى عزوجل جدتي فاطمة وجدي محمد الصغير
أطال الله في عمرهما.

إلى نبع العطاء و فيض المحبة و نبع الحياة و إلى من قال فيها نبع المولى - عز و جل -

" و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا"

والوالدين الكريمين.

إلى من علمتني أن أجعل من ضعفي قوة...ومن نضالها قدوة لي من أكن لها حب كل الكون

أمي ثم أمي ثم أمي أطال الله في عمرها.

إلى من عمل بكد في سبيلي و علمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي

إلى دفتي البيت وسعادته إخوتي و أخواتي.

و إلى أخوالي جمال أحمد، محمد السعيد، وأزواجهم وأولادهم.

و أخيرا إلى أصدقائي و صديقاتي و إلى كل من جمع بيني و بينه في يوم من الأيام أسمى مشاعر

الحب و الإخلاص

و إلى كل من حفظهم قلبي، ولم يذكرهم لساني.

شكر وتقدير

أشكر الله عزّ و جلّ على أن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع

كما أوجه شكري إلى الأستاذ الفاضل " صياغ أحمد رمزي " لما منحني من جهد ووقت و توجيهات و إرشادات و دعم لإنجاز هذا البحث رغم إشغالاته العديدة، كما أتقدم بالشكر و التقدير إلى الأساتذة أعضاء اللجنة المؤطرة و الذين وافقوا على مناقشة هذه المذكرة.

كما أشكر جميع أساتذتي في كل مراحل الدراسة وأشكر جميع الأساتذة الذين ساهموا و لو بإرشاداتهم في إنجاز هذا العمل خاصة الأستاذ سليمان ناصر و حليلة بطرش.

و أخيرا أتقدم بالشكر لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا

أسماء

ملخص الدراسة :

تواجه البنوك الإسلامية مخاطر مالية متنوعة من بينها "مخاطر ائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر السوق والتي تشتمل على عدة مخاطر ، ومن الأسباب التي تنشأ عنها تلقائياً مخاطرة هي الخدمات والمعاملات المصرفية اليومية ، ولذلك يجب علينا البحث عن أساليب تمكنها من التخلص من هذه المخاطر لتكتسب مكانة مصرفية جيدة وعليه يجب تطبيق السياسات والإجراءات الرقابية اللازمة للتمكن من معالجة هذه المخاطر وإدارتها ، ولدى سوف نتعرض في هذه الدراسة إلى مدى تعرض البنوك الإسلامية للمخاطر المالية وكيفية إدارتها بشكل جيد مع معرفة مدى التزام البنوك الإسلامية بإحدى مقررات بازل بحيث أنها تقوم بدور كبير في إدارة المخاطر .

أما بخصوص الدراسة الميدانية التي كانت " للمجموعة البركة المصرفية " بالبحرين وذلك في محاولة معرفة المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها وما هي السياسات المتبعة للتفادي هذه المخاطر مع إلزامية المجموعة بتطبيق إحدى مقررات بازل في إدارة مخاطرها ، حيث بينت نتائج الدراسة وجود مخاطر مالية لهذه المجموعة ، في حين عدم إدراكهم الجيد ببعض السياسات والإجراءات التي قد تساعدهم في التحليل وتفادي المخاطرة ، وهذا ما جعلنا نقترح مجموعة من التوصيات، والتي من الممكن أن تساعد المجموعة على تنمية العوائد عند مستوى مقبول من المخاطر .

الكلمات المفتاحية : إدارة المخاطر المالية، مجموعة البركة المصرفية، البنوك الإسلامية، مقررات بازل .

Résumé:

Les banques islamiques sont confrontés à divers risques financiers, parmi eux le risque de crédit renouvelable, le risque de liquidité et le risque de marché et qui regroupe plusieurs risques. Parmi les causes qui donnent naissance implicitement un risque sont les services et les transactions bancaires quotidienne. Par conséquent, on doit chercher des moyens permettant d'éviter ces risques pour gagner une meilleur place financière ce qui oblige l'application des politiques et des procédures de contrôle pour être en mesure de traiter et gérer ces risques. A ce propos nous avons exposés dans cette étude l'étendu des risques financiers qu'encourent les banques islamiques et la meilleur façon de les gérer avec la perception du degré d'engagement des banques islamiques aux accords de Bâle qui jouent un rôle majeur dans la gestion des risques.

L'étude empirique à porté sur **le groupe financier El.Baraka** dans **l'état du Bahreïn** pour essayer d'expliquer les risques financier que le groupe encoure et découvrir les politiques suivies par le groupe pour les éviter tout en se référant aux conditions de Basel de gestion de risques. L'étude a montré l'existence de risques financiers pour le groupe El.Barak en même temps de leur inconscience de certaines politiques et procédures qui pourraient les aider à l'analyse et éviter les risques. Ce qui nous a permis de dresser un ensemble de recommandations qui peuvent être retenu pour aider le groupe à accroitre leur chiffre d'affaires à un niveau acceptable de risque.

Mots clé :

Gestion de risques financiers, Groupe financier El.Baraka, banques islamiques, accord Basel.

II	الإهداء.....
III	الشكر.....
IV	ملخص.....
VI	قائمة المحتويات.....
VII	قائمة الجداول.....
VIII	قائمة الأشكال البيانية
IX	قائمة الملاحق.....
أ	المقدمة.....

الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية

02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
03	المطلب الأول: المخاطر المالية في البنوك الإسلامية وإدارتها.....
03	الفرع الأول : تعريف المخاطر الائتمانية وإدارتها.....
04	الفرع الثاني :تعريف مخاطر السوق وإدارتها.....
05	الفرع الثالث : تعريف مخاطر السيولة وإدارتها.....
05	المطلب الثاني : مقررات لجنة بازل ودورها في إدارة المخاطر.....
07	الفرع الأول : مقررات بازل I
09	الفرع الثاني : مقررات بازل II.....
11	الفرع الثالث :مقررات بازل III.....
13	المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية
13	المطلب الأول : عرض وتحليل للدراسات السابقة.....
15	المطلب الثاني : الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.....
16	خلاصة الفصل

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

18	تمهيد
----	-------------

19المبحث الأول : الطريقة والأدوات.....
19المطلب الأول: طريقة جمع المعطيات.....
19الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة.....
20الفرع الثاني: طبيعة متغيرات الدراسة.....
20الفرع الثالث: تلخيص المعطيات المجمعة.....
21المطلب الثاني: أدوات الدراسة.....
22المبحث الثاني : النتائج والمناقشة.....
22المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة.....
31المطلب الثاني: تفسير والمناقشة.....
31الفرع الأول: تفسير وتحليل وتعليل المخرجات.....
34الفرع الثاني : ربط النتائج بالفرضيات.....
35خلاصة الفصل.....
37الخاتمة.....
40قائمة المصادر والمراجع.....
43الملاحق.....
62الفهرس.....

توطئة:

لقد أظهرت الأزمة المالية العالمية فشل البنوك التقليدية في تجنب المخاطر وإدارتها كونها المتسبب الرئيسي في وقوع الأزمة ، وإن ظهور البنوك الإسلامية جاء كبديل للبنوك التقليدية ومن مميزاتهما أنها لم تتأثر بالأزمة بسبب عدم تعاملها في قروض الرهن العقاري والتوريق ، وهذا لا ينفي عدم تعرض البنوك الإسلامية للمخاطر والتي تفرضها عليها طبيعة عملها التي تقوم بالأساس على المشاركة، كما أنه من بين القواعد الرئيسية لعمل البنوك الإسلامية الحفاظ على أموال الغير، وإذا كانت البنوك التقليدية تملك أدوات متنوعة تمكنها من إدارة المخاطر، فإن البنوك الإسلامية لا يمكنها إستخدام نفس هذه الأدوات كون أغلبها يتم التعامل فيها وفق صيغ لا تتماشى مع مبادئ عمل الشريعة الإسلامية.

❖ مشكلة الدراسة:

الدراسة تعالج موضوع المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك الإسلامية وكذا الأدوات الملائمة لإدارة وتجنب هذه المخاطر ، ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية كالتالي:

✓ ما مدى إنعكاس المخاطر المالية على مجموعة البركة المصرفية ؟

ومن أجل المعالجة الجيدة للموضوع سيتم تجزئته إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تركز البنوك الإسلامية في عملها الإئتماني على صيغة المراجعة بغض النظر عن الصيغ الأخرى ؟
- هل تساهم لجنة بازل III في إدارة مخاطر السيولة للبنوك الإسلامية ؟

❖ فرضيات البحث : ولإجابة على الأسئلة المطروحة ولمعالجة الموضوع تم وضع الفرضيات التالية :

- تركز البنوك الإسلامية في عملها الإئتماني على صيغة المراجعة بغض النظر عن الصيغ الأخرى لأنها ذات مخاطر منخفضة .
- تساهم لجنة بازل III في إدارة مخاطر السيولة للبنوك الإسلامية للتخلص من العجز في فجوة السيولة .

❖ مبررات إختيار الموضوع : تعود أسباب إختيار الموضوع إلى :

- ارتباط موضوع إدارة المخاطر بتخصص الطالب " مالية وبنوك"؛
- ميولات الطالب البحثية نحو موضوع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بصفة عامة؛
- نقص إهتمام ووعي الناس في التعامل مع البنوك الإسلامية؛
- رغبة الطالب في دراسة البنوك الإسلامية كونها حديثة النشأة؛

❖ أهداف الدراسة وأهميتها : تسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- المساهمة في تسليط الضوء على جانب إدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية؛
- التعرف على الأساليب والمؤشرات المعتمدة من قبل البنوك الإسلامية لإدارة المخاطر المالية ؛
- التوجه نحو البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية بسبب الأزمة التي أصابت النظام البنكي؛
- إبراز طبيعة المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية والأساليب الممكنة لمواجهتها؛
- معرفة موقع البنوك الإسلامية من التطورات الحاصلة في المجال المصرفي وقدرتها على الالتزام باللوائح والتشريعات .

❖ حدود الدراسة :

- المجال الزمني فقد تم إستخدام البيانات المتاحة من خلال التقارير المالية السنوية للمجموعة البركة المصرفية في الفترة الممتدة 2009_2012 وهي المعلومات المتاحة على موقع المجموعة على الانترنت.
- الإطار المكاني للدراسة و يتمثل في "مجموعة البركة الإسلامية والتي يقع مركزها الرئيسي في دولة البحرين .

❖ منهج البحث والأدوات المستخدمة :

تستدعي طبيعة الموضوع إستخدام المنهج التحليلي الوصفي في الدراسة النظرية ، أما في الجانب التطبيقي فقد تم إستخدام المنهج الإستقرائي والإستنباطي من خلال الإطلاع على التقارير السنوية للبنك محل الدراسة وإستخراج المعلومات المتعلقة بالتعرض للمخاطر وإجراءات إدارتها.

❖ مرجعية الدراسة : لقد اعتمدنا في موضوعنا على مراجع مختلفة من بينها :

- المصادر: وتتمثل في الكتب والمجلات والانترنت و جرائد الوسمية المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى الدراسات والمقالات السابقة المتعلقة بالموضوع.

❖ صعوبات البحث :لا يخلو البحث العلمي من الصعوبات، ومن أهم الصعوبات التي واجهت الطالب نجد:

- صعوبة تطبيق طريقة IMRAD على موضوعي بسبب توسعه .
- صعوبة تحديد المؤشرات اللازمة للتحليل الدراسة .

❖ هيكل البحث :

تم تقسيم البحث إلى فصلين حيث قمنا في الفصل الأول بعرض الجزء النظري والذي تعرضنا في المبحث الأول إلى المالية في الأدبيات النظرية التي تضم مخاطر البنوك الإسلامية وكيفية إدارتها بالإضافة إلى مقررات بازل الثلاثة ودورها في إدارة المخاطر أما المبحث الثاني تعرضنا إلى الدراسات التطبيقية التي تضم الدراسات السابقة ووجه الاختلاف بين الدراسات هذه والدراسة الحالية ،أما الفصل الثاني قمنا بعرض الجزء الميداني والذي تطرقنا فيه في المبحث الأول إلى الطريقة والأدوات بحيث يضم عينة ومجتمع الدراسة أما المطلب الثاني فتطرقنا إلى النتائج والمناقشة والذي يضم الجداول والأشكال الناتجة عن الوسط الميداني بالإضافة للتحليل والتفسير الناتج عن الدراسة .

الفهرس

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الملاحق

المقدمة

قائمة الجداول

قائمة المصادر والمراجع

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد :

تعتبر البنوك الإسلامية من المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، فالبنوك بصفة عامة تعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وأولئك الذين يحتاجون لهذه الأموال، وتعد البنوك الإسلامية من أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد وكذلك التقليدية، إلا أنهما يتعرضا إلى مجموعة من المخاطر التي تنتج أثناء القيام بالمعاملات لكن البنوك الإسلامية تتعرض لمخاطر أخرى ترتبط بطبيعة هذا النوع من البنوك ، ولذلك يجب إتباع سياسات تساعدنا في التخلص من هذه المخاطر وعليه لتحقيق أقصى عائد عند مستوى مقبول من المخاطرة .

سنحاول في هذا الفصل التعرف على البنوك الإسلامية بالإضافة إلى المخاطر التي تواجهها والأساليب الممكنة للتعامل معها، وكذلك اللوائح والتشريعات التي تنظم إدارة المخاطر البنكية، بالإضافة إلى التعرف على المخاطر المالية في البنوك الإسلامية بشكل خاص وكذا الآليات الممكنة للتعامل معها وفق ما يتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية وهل تتبع سياسات في إدارتها أم لا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

المبحث الثاني: : الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

يعالج هذا المبحث المفاهيم المتعلقة بالبنوك الإسلامية والمخاطر التي تتعرض لها والسياسات المتبعة لإدارتها وكذا أنواع الأساليب المتبعة في قياسها والأهمية التي تلعبها بازل في إدارة المخاطر.

ويمكننا تعريف البنوك الإسلامية: "هي مؤسسة نقدية مالية، تستند في نشاطها إلى أسس ومبادئ نابعة من الشريعة الإسلامية، وتهدف إلى تحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي يخدم عجلة التنمية لصالح الأمة الإسلامية"¹.

المطلب الأول: المخاطر المالية في البنوك الإسلامية وإدارتها

تتعرض البنوك إلى مجموعة من المخاطر حيث تعرف "هي حالة عدم التأكد حول نتائج العمليات وانحرافها عما هو متوقع"، تنتج عن العمليات والمعاملات التي يقوم بها البنوك، حيث نجد كل قطاع بنكي يتعرض إلى مجموعتين رئيسيين من المخاطر وهما: المخاطر المالية والمخاطر غير المالية إلا أن هناك مخاطر ترتبط بصيغ التمويل والاستثمار لا تتعرض لها البنوك التقليدية وإنما ترتبط بالبنوك الإسلامية فقط. إلا أننا سوف نتطرق إلى المخاطر المالية وكيف نقوم بإدارتها.

وتعرف المخاطر المالية على أنها عبارة عن الخسائر المحتملة في الأسواق وتنقسم بدورها إلى ثلاثة أقسام وهي:

الفرع الأول: تعريف المخاطر الائتمانية وإدارتها

وتعرف مخاطر الائتمان بالنسبة للبنوك الإسلامي هي المخاطر المتعلقة بنوع صيغ التمويل:مراجعة، مشاركة، مضاربة... الخ وبشكل عام تتمثل في مخاطر عدم السداد أو التأخير فيه².

• إدارة المخاطر الائتمانية:

ومن أجل إدارة هذه المخاطر يمكن للبنوك الإسلامية إتباع جملة من الإجراءات وهي كما يلي:

- وجود نظام رقابة داخلية يسمح بتقييم مستقل وشامل لسياسات البنك وإجراءاته المتعلقة بمنح الائتمان؛
- التأكد من أن عمليات التمويل والاستثمار تتم بشكل موضوعي وتستند لمعايير سليمة وواضحة؛
- الاعتماد على ضمانات نوعية ومؤثرة على العميل؛
- وجود نظام فعال للمعلومات وقاعدة معطيات تقدم تفاصيل أساسية عن أوضاع المحفظة الائتمانية؛
- وجود جهة خارجية محايدة تعمل على تجهيز تقارير توضح تأثير الديون المتعثرة على المركز المالي للبنك وتعمل على تسيير مخاطر الائتمان؛
- تعيين حدود دنيا وعليا للائتمان بما يتناسب مع قدرات البنك المالية وسياسة تجزئة المخاطر المقبولة؛

¹ حلوة لقمان، "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية"، ص 4.

² بدر الدين فريشي مصطفى، "التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسة المالية الإسلامية"، ص 14.

- تجنب التركيز الائتماني على عدد محدود من العملاء والالتزام بتوجيهات السلطات الرقابية في هذا الجانب، وتوزيع العمليات على عدد كبير من العملاء؛

- تصميم المعاملات على أساس أن العميل سوف يماطل في السداد.³

■ **ملاحظة:** تتوفر لدى البنوك الإسلامية طرق أخرى لمعالجة الإئتمان تتمثل في: إحتياطات خسائر الديون، الضمانات، العائد على رأس المال وفق المخاطر RAAOC.

الفرع الثاني: تعريف مخاطر السوق وإدارتها

وتعرف مخاطر السوق بالمخاطر التجارية أو مخاطر تقلبات الأسعار، وتنشأ نتيجة للتغيرات في ظروف السوق. فهي ترتبط بالأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق، وتتضمن:

1. **مخاطر أسعار الفائدة:** وهي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله الناتجة عن

التقلبات في أسعار الفائدة، إلا أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بنظام أسعار الفائدة بل تتعرض للمخاطر من خلال معدل هامش الربح عن العمليات القائمة على البيوع، حيث تستخدم مؤشر الليبور ^{*} LIBOR كسعر مرجعي في عملياتها التمويلية وهو ما يعرض أصولها لخطر التغير في معدل الليبور.

● **إدارة مخاطر أسعار الفائدة:** تحتاج البنوك للتخلص من هذه المخاطر إلى:

- توفير نظام معلومات لقياس ومتابعة ورصد احتمالات التعرض لمخاطر سعر الفائدة ومتابعتها ومراقبتها وإعداد تقارير عنها.

- إعداد جدول توزع فيه الأصول والخصوم وكذا الأرصدة خارج الميزانية ذات الحساسية لتغير سعر الفائدة وفق آجالها إذا كانت أسعار الفائدة ثابتة، أو وفق مواعيد إعادة تسعيرها إذا كانت الأسعار متغيرة.

- اللجوء إلى أسلوب تعاوي مع العملاء، بحيث يتم زيادة مقدار القسط الدوري الذي يدفعه المدين إذا ارتفع معدل العائد في السوق، على أن تحسم الزيادة من إجمالي الدين المتبقي في ذمته للبنك، وبذلك يعجل العميل في سداد جزء من الدين دون تخفيض مقابل التعجيل.

2. **مخاطر أسعار الصرف:** وهي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملة الأجنبية وحدوث تذبذبات في أسعارها.

ويمكن أن تتعرض البنوك الإسلامية إلى تقلبات أسعار الصرف الناجمة عن التغيرات العامة في أسعار العملات الفورية في عمليات الاستيراد والتصدير.⁴

● **إدارة مخاطر أسعار الصرف:** يمكن للبنك إدارة مخاطر العملة من خلال⁵:

- التسريع في عملية الدفع عندما يكون هناك تدفق نقدي أجنبي قبل التغير في قيمة العملة المتبادل بها؛

³ حلوة لقمان، المرجع السابق، ص 48 و 51.

*معدل الليبور: سعر الإقتراض الداخلي في سوق لندن المصرفي London Inter Bank Offered Rate

⁴ بن عمارة نوال، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، ص 06.

⁵ بن الناصر فاطمة، تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية، ص 107 - 108.

- تجنب مخاطر الصفقات عن طريق البيع والشراء.

3. **مخاطر السعر:** وهي المخاطر المتمثلة في إمكانية تعرض البنك لخسائر نتيجة التغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية للأصول

بناءً على قوى العرض والطلب في ظل الظروف السائدة في الأسواق من حيث التضخم والانكماش، وتكون الأصول المالية (الأسهم والسندات) الأكثر عرضة لهذا النوع من المخاطر.⁶

إن البنوك الإسلامية بالرغم من عدم تعاملها في السندات إلا أنها تتعرض للمخاطر من الجهات المصدرة للأسهم مما يجعله يتعرض للتقلبات في أسعارها نتيجة للعرض والطلب السوقي، كما تظهر مخاطر السعر في صيغ التمويل بالبيع.

• **إدارة مخاطر السعر:** يمكن للبنوك الإسلامية استخدام صيغ بيع تمكنها من تفادي مخاطر السعر، نذكر منها ما يلي:

1) **السلم بالسعر:** السلم بسعر السوق وقت التسليم صيغة نص على جوازها ابن تيمية. ومضمونها، مثلاً، يدفع المشتري

مبلغاً من المال 10.000 دولار مقابل كمية من القمح تعادل قيمتها عند حلول الأجل 10.500 دولار، فالكمية

المباعة من القمح محددة القيمة، لكنها غير محددة المقدار وقت التعاقد، حيث يتم تحديد المقدار عند حلول الأجل من

خلال معرفة سعر الطن، فإذا كان 500 دولار فإن الكمية الواجب تسليمها هي $500/10.500 = 21$ طن، وبهذه

الطريقة يكتسب كلا الطرفين من تقلبات السعر وقت التسليم، فارتفاع السعر يعني انخفاض الكمية الواجب تسليمها،

وانخفاض السعر يعني ارتفاع الكمية الواجب تسليمها، وهو ما يحقق مصلحة الطرفين.

2) **البيع مع الاستثناءات:** يمكن من خلال هذه الصيغة أن يقوم المستثمر ببيع أصل (عقار، مصنع، مزرعة) بتمن

مؤجل، ويستثنى من البيع العوائد التي يدرها الأصل خلال مدة التعاقد.

3) **البيع مع اشتراط الوساطة:** في هذه الحالة يبيع المستثمر الأصل الاستثماري أو نسبة منه، بتمن مؤجل، ويشترط

توليه إعادة بيعه وتسويقه نيابة عن المشتري، عند تحسن قيمته السوقية، مقابل نسبة من القيمة أو الربح المحقق متفق

عليها، وبهذا يحقق كلا الطرفين ربحاً عند تحقق القيمة السوقية للأصل.

وهناك مجموعة من البيوع التي وردت في الشريعة الإسلامية التي يمكن من خلالها تجنب مخاطر السعر وهي: (أشركني في

هذه السلعة وأبيعها لك، البيع بشرط المتاجرة بالمبيع، البيع بشرط المتاجرة بالتمن، الشراء مع خيار الاستبدال)

الفرع الثالث: تعريف مخاطر السيولة وإدارتها

وتعرف مخاطر السيولة بلخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عندما تستحق الأداء، من خلال توفير

الأموال اللازمة لذلك، دون تحمل خسائر غير مقبولة.⁷

⁶ حلوة لقمان، مرجع سبق ذكره، ص 52، 53.

⁷ حلوة لقمان، مرجع سبق ذكره، ص 53، 54، 55.

إن مخاطر السيولة التي تواجه البنوك الإسلامية في الوقت الحالي قليلة لأن هذه البنوك عموماً تحتفظ بفوائض سيولة، ويعود ذلك لسببين رئيسيين وهما: عدم توفر فرص استثمارية كافية، وصعوبة الحصول على سيولة بطريقة لا تتعارض مع تعاليم الشريعة الإسلامية.

● **إدارة مخاطر السيولة:** ومن أجل مواجهة مخاطر السيولة يتعين على البنوك تطبيق الإجراءات التالية :

- بناء نظام لتأمين الودائع يساعد على تحاشي الهرولة نحو البنوك لسحب الأموال بسبب الذعر ورواج الأخبار الكاذبة، مما يقلل من حجم السحوبات المفاجئة.
- على البنوك أن تطبق خطة طارئة تلجأ إليها في حالات نقص السيولة، بالإضافة إلى وضع إجراءات مشتركة تمكنها من تجاوز النقص في السيولة.
- تنويع مصادر التمويل على أساس جغرافي وبناء على مناطق النشاط الاقتصادي، وعدم الاعتماد على قدر قليل من كبار المودعين، والاحتفاظ برصيد كاف من النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول.
- تحليل احتياجات التمويل واستحقاقات الالتزامات وتطبيق نظام معلومات مالية وإدارية يعكس تطورات أوضاع السيولة.
- مشاركة الإدارة العليا في مراقبة السيولة والتحكم فيها ووجود نظام للرقابة الداخلية للتأكد من الجدية في تسيير السيولة.
- يجب أن تحتفظ البنوك الإسلامية بسيولة كافية للوفاء بالتزاماتها في جميع الأوقات، من خلال وضع وتطبيق إجراءات سليمة لقياس السيولة ومراقبتها ، ووضع نظم وافية لمراقبة التعرض لمخاطر السيولة وإعداد تقارير عنها على أساس دوري.⁸

⁸ بن عمارة نوال، مرجع سبق ذكره، ص07.

المطلب الثاني: مقررات لجنة بازل ودورها في إدارة المخاطر

تأسست لجنة بازل من مجموعة من الدول الصناعية الكبرى في نهاية العام 1974م تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وذلك في ظل تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض هذه البنوك،⁹

وتهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في¹⁰:

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال؛
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك؛
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة بين البنوك المركزية.

الفرع الأول: مقررات بازل I

قامت مقررات لجنة بازل بتصنيف الدول إلى مجموعتين: الأولى ذات مخاطر متدنية وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بالإضافة إلى سويسرا والمملكة العربية السعودية. أما الثانية فهي عالية المخاطر وتضم بقية دول العالم.

وتحدد كفاية رأس المال وفقا للاعتبارات التالية¹¹:

—ربط إحتياطيات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة؛ بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته.

—تقسيم رأس المال إلى شريحتين:

أ- الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي. ويتكون من: رأس المال المدفوع، الإحتياطيات المعلنة العامة والقانونية، الأرباح المحتجزة باستثناء القيم المعنوية مثل الشهرة والاستثمارات في رؤوس أموال البنوك التابعة أو المتبادل معها.

ب- الشريحة الثانية: رأس المال التكميلي. ويتكون من: إحتياطيات غير معلنة، إحتياطيات إعادة تقييم الأصول، مخصصات المكونة لمواجهة مخاطر عامة، القروض المساندة (قروض متوسطة وطويلة الأجل من المساهمين)، أدوات رأسمالية أخرى تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من الغير.

—وهناك شروط يجب احترامها في رأس المال، وتتمثل في:

—ألا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي.

—ألا تزيد نسبة القروض المساندة عن 50% من رأس المال الأساسي، من أجل عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض.

⁹ - سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، ص31.

¹⁰ - عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، ص81.

¹¹ - ناصر سليمان. علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، ص63.

- إخضاع إحتياطات إعادة التقييم إلى خصم بنسبة 55% من قيمتها للتحوط من مخاطر تذبذب أسعارها في السوق، واحتمال خضوع هذه الفروقات للضريبة عند بيع الأصول.
- القروض المساندة يتم سدادها في حالة الإفلاس بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين، ويزيد أجلها عن خمس سنوات، على أن يخصم 20 % من قيمتها كل سنة خلال السنوات الخمس الأخيرة، وذلك لتخفيض الاعتماد عليها كلما اقترب أجل استحقاقها.
- الحد الأقصى للمخصصات العامة 1,25% من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر.
- يُشترط لقبول أية إحتياطات سريّة ضمن قاعدة رأس المال المساندة أو التكميلي أن يكون موافقاً عليها ومعتمدة من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصّص، وبعض الدول لا تسمح بها. وتحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول كما في الجدول التالي:

الجدول (01- 01): أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
صفر	النقدية + القروض الممنوحة للحكومات المركزية والبنوك المركزية والقروض بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + الممنوحة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان OECD.
10 إلى 50 %	القروض الممنوحة لهيئات القطاع العام المحليّة (حسبما يتقرّر وطنياً)
20 %	القروض الممنوحة لبنوك التنمية الدوليّة وبنوك دول منظمة OECD + النقدية رهن التحصيل.
50 %	قروض مضمونة برهونات عقارية ويشغلها ملاكها.
100 %	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + القروض الممنوحة للقطاع الخاص + القروض الممنوحة خارج دول منظمة OECD ويتبقّى على استحقاقها ما يزيد عن عام + القروض الممنوحة لشركات قطاع عام اقتصاديّة + مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: ناصر سليمان، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة ، ص 66.

كما تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) كما يلي: يتم ضرب قيمة الالتزام في معامل تحويل الائتمان (حسب الجدول اللاحق) ثم يتم ضرب الناتج في معامل الترجيح للالتزام الأصلي (المدين) أو المقابل له في أصول الميزانية، ومعاملات تحويل الائتمان للتعهدات خارج الميزانية كما هي موضحة في الجدول:

الجدول (01 - 02): معاملات تحويل الائتمان للتعهدات خارج الميزانية

أوزان المخاطر	البنود
100 %	بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض).
50 %	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات).
20 %	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تقم بالتصفية الذاتية (الإعتمادات المستندية).

المصدر: ناصر سليمان، نفس المرجع السابق، ص 66.

ويعطى معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل I كما يلي:

$$\frac{\text{رأس (الشرحية 1 + الشرحية 2)}}{\text{مجموع والالتزامات والتعهدات بطريقة مرجحة الخطر}} \leq 8\%$$

الفرع الثاني: مقررات بازل II¹²

بعد تطبيق اتفاقية بازل الأولى ظهرت عليها عيوب ونقائص، حيث حتمت على البنوك إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، ويرجع هذا إلى تنوع المخاطر التي تتعرض لها، بالإضافة إلى تطور الأدوات المالية والمصرفية. لذلك أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة لحساب كفاية رأس المال بعد أن أضافت لها المخاطر السوقية وتم ذلك في جانفي 1996م ومع تلقي الملاحظات وإدخال التعديلات عليها أخذت شكلها النهائي سنة 1998م. ومن بين الطرق الإحصائية التي اقترحتها اللجنة لقياس المخاطرة السوقية نجد مقياس (VAR) القيمة المقدرة للمخاطرة إضافة إلى جملة من المقاييس الأخرى. وتصبح العلاقة

كما يلي:

$$\frac{\text{رأس (الشرحية 1 + 2 الشرحية + 3 الشرحية)}}{\text{الأصول المرجحة المخاطرة بأوزان + مقياس المخاطرة السوقية } 12,5 \times} \leq 8\%$$

¹² حلوة لقمان، مرجع سبق ذكره، ص 42، 45.

• **الدعائم الثلاثة لإصلاح لجنة بازل :** هناك ثلاث دعائم وهي كما يلي :

- **الدعامة الأولى :** الحد الأدنى لرأس المال: وهي طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بأوزان المخاطرة واللازم لمواجهة مختلف المخاطر، حيث جاءت بتغييرات جوهرية في معالجة مخاطر الائتمان دون إدخال تعديلات تذكر على المخاطر السوقية، وقدمت تغطية شاملة لمخاطر التشغيل التي لم يكن لها أي حساب في اتفاقية بازل I¹³، وقد منح الاتفاق الجديد للبنوك الخيار في تبني إحدى الطرق الثلاثة لتقييم مخاطر الائتمان:
 - المنهج الموحد الذي يعتمد على التقييم الخارجي للائتمان: وهي طريقة مقترحة لكل البنوك، تقوم على أساس إعطاء أوزان مخاطرة لأصول البنوك، اعتماداً على التنقيط الذي تعطيه مؤسسات التقييم الدولية.
 - طريقة التصنيف الداخلي IRB: حيث يمكن للبنوك التي لها نظام معلومات فعال وكفاءة بشرية وتقنية أن تقدر بنفسها حجم المخاطر المرتبطة بأصولها.
 - طريقة التصنيف الداخلي المتقدم: يعتمد على قاعدة بيانات كبيرة لمخاطر البنك خلال مدة معينة، واستخدام برامج متطورة لتقدير مخاطر الائتمان. وهي تمكن البنوك من تحديد متطلباتها من رأس المال بدقة.
- أما بالنسبة لمخاطر السوق فترك الخيار للبنوك في تبني أحد الأسلوبين:
- الطريقة المعيارية.
 - طريقة النماذج الداخلية.

وبالنسبة للوفاء الجديد على نسبة كفاية رأس المال (مخاطر التشغيل) فإن للبنوك الخيار في تبني إحدى الطرق الثلاث لقياسها:

- طريقة المؤشر الأساسي.

- الطريقة المعيارية (القياسية).

- طريقة القياس المتقدم.

- **الدعامة الثانية :** المراجعة الرقابية لرأس المال:¹⁴ حيث تم إضافة بنود تتعلق بدور الهيئات الرقابية على

البنوك والتي تعنى بمراقبة كفاية رأس المال وأساليب إدارة المخاطر، وكذا تطوير نظم الرقابة الداخلية. وقد بين هذا الركن على أربعة مبادئ وهي على النحو التالي:

- وجود إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال، بالإضافة إلى نظام شامل ومتكامل لتقييم المخاطر وتخصيص رأس المال الكافي لمواجهة هذه المخاطر.

- قيام المراقبين بمراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للبنوك المتعلقة بكفاية رأس المال، ومدى التزامها بالنسب القانونية الموضوعة لمراقبة رأس المال.

¹³ - ناصر سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 69.

¹⁴ حلوة لقمان، مرجع سبق ذكره، ص 42.

-قيام البنك بالعمل على تحقيق مستويات أعلى من نسب الحد الأدنى لرأس المال، ووجود سلطة تجر البنك على حيازة رأس مال يزيد عن الحد الأدنى.

-التدخل المبكر للمراقبين لمنع انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب لمواجهة خسائر البنك، وإلزام الإدارة باتخاذ إجراءات سريعة لمعالجة الوضع، إذا لم تتم المحافظة على رأس المال وإعادته لوضعه السابق.

– الدعامة الثالثة: انضباط السوق : تهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامة إلى تحسين و تدعيم درجة الأمان و الصلابة في البنوك و المنشآت التمويلية و مساعدة البنوك على بناء علاقات متينة مع العملاء نظرا لتوافر عنصر الأمان بالسوق، كما تهدف الدعامة الثالثة إلى تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية و عملية الإفصاح، و تجدر الإشارة هنا إلى أنه لتحقيق الانضباط الفعال للسوق فإن الأمر يتطلب ضرورة توافر نظام دقيق و سريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه، حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات و مدى كفاءتها و معرفة مقدرتها على إدارة المخاطرة، أي تتمكن من فهم أفضل للمخاطر التي تواجه البنوك و مدى ملاءمة رأس المال لمواجهةها، وهذا يتطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية إتاحة المزيد من المعلومات حول رأس مالها، و حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، والأساليب المتبعة لتحديد حجم المخاطر وإدارتها. وتكتب الصيغة النهائية لكفاية رأس المال كما يلي:

$$\frac{\text{رأس المال الإجمالي}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}} \leq 8\%$$

III الفرع الثالث: مقررات بازل

أعيدت الجهات الرقابية مراجعة معايير كفاية رأس المال، حيث أعلنت للجنة بازل للرقابة البنكية عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وأطلق عليها تسمية بازل الثالثة، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل III:

- زيادة متطلبات رأس المال .

- تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية.

تقترح لجنة بازل أن يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين ، وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر، من النسبة الحالية التي تبلغ 2% إلى 4.5 %، كما سوف يتم رفع متطلبات رأس المال الشريحة الأولى التي تشمل حقوق المساهمين وبعض الأدوات المالية المؤهلة الأخرى من 4% إلى 6.0 %.

كما أضافت الإصلاحات نوعاً جديداً من رأس المال الذي يمكن تسميته الأموال التحوطية الإضافية التي تحتفظ بها البنوك بنسبة 2.5 % علاوة على الحد الأدنى المطلوب وفقاً للأنظمة الحالية على أن يتم تشكيله من حقوق المساهمين أو من رأس مال آخر يضمن امتصاص الخسائر بشكل تام على أن يتم تطبيق ذلك وفقاً للظروف المحلية لكل بلد، حيث تكون نسبة أموال الحماية

هذه أعلى للدول التي تشهد نمواً عالياً في مستويات الائتمان والتي عادة ما يرافقها انخفاض في جودة الائتمان، ويبدأ سريان رأس مال الحماية المذكور فقط عندما يكون هناك إفراط في نمو الائتمان ينتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله، حيث أن الغرض من الأموال التحوطية هو ضمان احتفاظ البنوك برأس مال حماية يمكن استخدامه لامتناع الحسائر خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية. وهكذا، فإن الحد الأدنى المطلوب من رأس مال الشريحة الأولى ورأس مال الحماية سوف يكون بنسبة 8.5% (6% لرأس المال الشريحة الأولى و 2.5% لرأس مال الحماية). وسوف تصبح نسبة إجمالي متطلبات رأس المال بعد تطبيق الإصلاحات المقترحة 10.5% (بما في ذلك رأس مال الحماية) مقابل 8% التي ميزت مقررات بازل الأولى والثانية.

وتمنح الإصلاحات المقترحة فترة ثماني سنوات للأنظمة المصرفية العالمية للانتقال لمرحلة المتطلبات البنكية الجديدة بشكل تدريجي. حيث يوفر الانتقال التدريجي وقتاً كافياً للبنوك لزيادة رؤوس أموالها من خلال عدم توزيع الأرباح وإبقائها، أو باكتتاب أسهم جديدة، أو بالطريقتين معاً.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)

نتناول في هذا المبحث الدراسات السابقة وتحليل كل دراسة على حدى مع توضيح الهدف، بالإضافة ل عرض مواطن الاختلاف والتشابه مع الدراسة الحالية والدراسات السابقة .

المطلب الأول: عرض وتحليل للدراسات السابقة

1. Anouar Hassoune . La gestion des risques dans les banques Islamiques.paris 2008.

التحليل :

تدور إشكالية هذه الدراسة في " هل تتعرض البنوك الإسلامية للنفس مخاطر البنوك التقليدية؟ وهل يوجد مخاطر تتعلق بطبيعة نشاطها؟".

تعالج هذه الدراسة موضوع إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز طبيعة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك حيث ركزت على تشابك المخاطر والتحديات في التسيير الفعال وغير الفعال في البنوك والوساطة بالإضافة إلى المخاطر غير المالية ، وتكمن أهمية الموضوع في كونه يسלט الضوء على قضية المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية بصفة خاصة بالإضافة إلى المخاطر التي يمكن التحكم فيها على عكس المخاطر التشغيلية . لقد ركزت هذه الدراسة على الجانب الآخر وهو تداخل المخاطر والتحديات التي يمكن أن تتعرض لها من أجل التسيير الفعال أي التخلص من المخاطر بطريقة وديه وأهملت في الجانب النظري دون الجانب التطبيقي.

2. بن عمارة نوال، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة ، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

التحليل :

تدور إشكالية هذه الدراسة في " ماهية وأنواع المخاطر التي تتعرض لها مصارف المشاركة وكيفية التغلب عليها ". الهدف من هذه الدراسة الحد من الآثار السلبية التي تنتج عن تحمل المخاطر إلى جانب التأكد من أن البنك يتمتع بالسلامة والأمان. وتهدف كذلك هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على طبيعة و ماهية وأنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية وكيفية التغلب عليها ، وكذلك إبراز أهميتها ومقوماتها. وقد توصلت الباحثة إلى ضرورة هئية البيئة المناسبة في المصرف من خلال السياسات والإجراءات والتعليمات المناسبة ونشر ثقافة إدارة المخاطر وتوفير الخطط المناسبة والأدوات والمخصصات والبدائل والاحتياطات لتدارك هذه المخاطر والتخفيف من آثارها، مع ضرورة تطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية.

وهنا نلاحظ أن الدراسة كانت على مستوى الجانب النظري دون اللجوء إلى أرض الواقع الذي يكون أكثر تفصيلا .

3. بن ناصر، فاطمة، تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية ، رسالة ماجستير في مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، غير منشورة، 2009.

التحليل :

تدور إشكالية هذه الدراسة في "ما مدى نجاح بنك البركة الجزائري في تسيير مخاطره الناتجة عن تقديمه لخدمات التمويل الإسلامية؟"

تعرضت هذه الدراسة لمعايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، كما تطرقت للمخاطر التي يتعرض لها نشاط البنوك الإسلامية وقامت بعرض أهم الطرق الممكنة للتعامل مع المخاطر تفاديا أو إدارة وأثر المبالغة في تقليل المخاطر على البنوك الإسلامية، وتوصلت إلى أهمية وظيفة تسيير المخاطر في البنوك الإسلامية وضرورة التعاون بين علماء الشريعة والبنوك الإسلامية والبنوك المركزية من أجل خلق وتطوير أدوات ملائمة لتسيير المخاطر . ولقد ركزت الدراسة على كل ما يتعلق بالمخاطر الائتمانية بالتفصيل التي تتمثل في المراجحات، السلم... إلخ في الجانب النظري وحاولت إسقاطه في الجانب التطبيقي بدراسة ميدانية للبنك البركة الجزائري .

4. حلوة، لقمان، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ، رسالة ماستر في مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، منشورة ، 2010 .

التحليل :

تدور إشكالية هذه الدراسة في "ما مدى تعرض البنوك الإسلامية للمخاطر ؟ وهل يمكنها إدارة مخاطرها بأساليب لا تتعارض مع مسلمة العمل البنكي الإسلامي والأحكام الضابطة له ؟"

ويتمثل هدف هذه الدراسة إلى إبراز طبيعة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية والأساليب الممكنة للتعامل معها ، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي يبيّن على جمع المعلومات في الجانب النظري وتلخيصها ، أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي من خلال الإطلاع على التقارير السنوية للمجموعة البركة المصرفية للفترة (2005- 2010) ، وتكمن أهمية الموضوع في كونه يسלט الضوء على قضية المخاطر في البنوك الإسلامية والتي تكتسب أهميتها بسبب ارتفاع مستوى المخاطر التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية إضافة إلى الأزمات التي أصابت النظام البنكي التقليدي، ما جعل الأنظار تتجه نحو البنوك الإسلامية كبديل. ولقد شملت الدراسة على كل مخاطر البنوك الإسلامية في الجانب النظري إلا أنه تم تطبيق جزء من المخاطر وهي المخاطر المالية في مجموعة البركة المصرفية فقط وتم الإستغناء عن المخاطر الأخرى وهذا راجع على أن المجموعة لا تتعرض للمخاطر الأخر بشكل كبير .

المطلب الثاني: الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من خلال هذه الدراسات نلاحظ بعض النقاط المشددة بينهم وبين موضوع بحثي كونها تطرقت للموضوع المخاطرة وكيفية إدارتها.

إلا أنه يوجد اختلاف بينهم وبين موضوع بحثي من حيث المضمون لأن كل واحدة ركزت على جانب معين من الدراسة، ومن هنا نجد الدراسة الأولى تناولت مخاطر البنوك الإسلامية من حيث طبيعة نشاطها أما الثانية تناولت المخاطر الكلية التي تتعرض لها بنوك المشاركة ونجد أن هذه الدراسات لم تتعرض للجانب التطبيقي، أما الثالثة فتناولت كل ما يتعلق بمخاطر صيغ التمويل وتسييرها في الجانب النظري وتم التطبيق في بنك وحيد وهو بنك البركة بالجزائر، أما الرابعة فقد شملت كل المخاطر إلا أنه ركزت على المخاطر المالية فقط في الجانب التطبيقي وذلك بدراسة مجموعة البركة المصرفية، وأخيرا يأتي موضوعي ليكمل حلقة البحث حول إدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية حيث يعالج الجانب المالي من المخاطر ويقوم بدراسة حالة عن مجموعة البركة المصرفية بمملكة البحرين.

خاتمة الفصل:

تعمل البنوك بصفة عامة في بيئة تتميز بدرجة عالية من عدم اليقين مما يعرضها لمخاطر عديدة أهمها المخاطر الائتمانية الناتجة عن عدم التزام العميل، ومخاطر السيولة والمخاطر السوقية، ويعتبر التعرض للمخاطر في القطاع البنكي أمر لا مفر منه، لذلك تكتسي إدارة المخاطر أهمية قصوى فهي تعتبر من الوظائف الأساسية التي تساعد البنوك على المواصلة والنجاح وبالتالي القدرة على المنافسة، وقد عملت لجنة بازل على إيجاد أرضية للتحوط من المخاطر من خلال تخصيص قدر كاف من رؤوس أموال البنوك لمواجهة أي خسائر محتملة، كما سعت من أجل التحديث المستمر لهذه المعايير وفق المتطلبات المعاصرة.

ولا تستثنى البنوك التقليدية من التعرض للمخاطر، حيث تواجه نوعين من المخاطر إلا هناك مخاطر تنفرد بها البنوك الإسلامية، وبالرغم من ارتفاع العوامل المسببة للمخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية إلا أن هناك بعض الأدوات والأساليب التي يمكن أن تستخدمها من أجل إدارة مخاطرها بدرجة معقولة وبما يتماشى مع ضوابط العمل المصرفي، ومن أجل إدارة مثلى للمخاطر وتحقيق المزيد من الشفافية فقد تلتزم البنوك بالمعايير الدولية التي وضعتها لجنة بازل وتسعى لتكييفها مع طبيعة عملها من أجل إعطاء مرونة في تقدير المخاطر وإدارتها.

تمهيد :

تم التطرق في الفصل الأول إلى المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك الإسلامية وإجراءات إدارتها، ودور لجنة بازل في إدارة المخاطر ، وفي هذا الفصل سنقوم بإسقاط الجانب النظري للدراسة على الواقع العملي والقيام بدراسة عملية على "مجموعة البركة المصرفية " .

ويهدف هذا الفصل إلى التعريف بالمجموعة ونشأتها بالإضافة إلى نشاطاتها وأهدافها المستقبلية، مع الإشارة للمؤشرات التي يمكن أن نعتمد عليها في قياس المخاطر والبرامج التي سوف نستخدمها في تطبيق هذه المؤشرات، أما المبحث الثاني فيتضمن دراسة تحليلية وتوضيحية للمخاطر المجموعة.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

يتناول هذا المبحث مجتمع الدراسة والعينة التي تم إختيارها للقيام بدراسة حالة، بالإضافة إلى التعريف بهذه العينة المقنتاة وأهدافها المستقبلية التي تسعى إلى تحقيقها، وكذلك معرفة طريقة جمع المعطيات على هذه العينة والأدوات المعتمد عليها للتحليل معطيات الدراسة .

المطلب الأول: طريقة جمع المعطيات

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يعد مجتمع الدراسة " البنوك " وأحدنا عينة وهي " مجموعة البركة المصرفية "، ويمكن تعريفها كما يلي :

● التعريف والنشأة:

تأسست مجموعة البركة المصرفية كشركة مساهمة في مملكة البحرين بتاريخ 27 جوان 2002م بموجب سجل تجاري رقم: 48915، ويعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي إسلامي بالجملة صادر عن مصرف البحرين المركزي. تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك والشركات التابعة له " المجموعة " في الأعمال المصرفية الدولية والتجارية والتمويل والخزانة والأنشطة الاستثمارية.. كما تدير مجموعة البركة المصرفية الآن شبكة فروع مكونة من 425 فرع تقدم خدماتها لزبائنها في 15 دولة منتشرة عبر نطاق جغرافي يمتد من إندونيسيا إلى الجزائر¹. إن أكثر ما يميز اسم البركة في كافة الأسواق التي تعمل فيها هو هذا الترابط الوثيق في علاقتها بعملائها . ولدنيا اليوم هوية موحدة تعكس القيم الأساسية والقوة الداخلية لكل ما يمثله اسم البركة . وتسعى البركة باستمرار إلى تقوية و تعزيز مواردها المالية والبشرية لتحقيق رؤيتها الإستراتيجية في العمل من أجل إقامة نظام مالي يستلهم قيم العدالة والإنصاف ليس فقط في الدول التي تعمل فيها بل تسعى إلى نقل نجاحاتها وإسمها ونموذج عملها إلى أسواق أوسع في كافة أنحاء المعمورة . وفي سبيل ذلك تسعى البركة إلى تطبيق أفضل المعايير المهنية بما يعينها على تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح والانجاز.¹

● أهدافها المستقبلية :

وتسعى المجموعة لتحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية تتمثل في:

1. تعزيز قيمة حقوق المساهمين في إطار إستراتيجية تهدف لتحقيق نمو في الأعمال والتوسع الجغرافي؛
2. تقديم منتجات إسلامية مبتكرة وعالية الجودة، تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لخدمة مصالح العملاء ؛
3. مواصلة تنفيذ إستراتيجية التوسع من خلال الإنتشار الجغرافي للمجموعة في تقديم المنتجات والخدمات لأوسع قاعدة من العملاء، وتشجيع تقديم الخدمات عبر الحدود؛

¹ التقارير السنوية للمجموعة البركة المصرفية (2009 – 2012).

4. تعزيز سياسات وإجراءات إدارة المخاطر؛
5. متابعة الأسواق الواعدة لدخولها في الوقت المناسب.

الفرع الثاني: طبيعة متغيرات الدراسة

1. إدارة المخاطر : متغير تابع نوعي تهدف إليه البنوك لتحقيقه .
2. مؤشرات البنوك الإسلامية : متغير مستقل يسعى من خلاله إلى قياس المخاطر .

الفرع الثالث: تلخيص المعطيات المجمعة

للأسف كنت جاهدة لكي أقوم بدراسة ميدانية في الجزائر، إلا أن بلدنا لازالت تعاني من خوف تسرب المعلومات بسبب تأخر الوعي، يوميا كنت أذهب إلى "البنك البركة بالوادي" و"بنك التنمية المحلية بتقرت" لأنني كنت حاملة أن أقوم بدراسة مقارنة ولم أحصل على شيء يفيدني ولذلك تخليت على الجزء الثاني من البحث بسبب ضعف المعلومات، والآن لجئت إلى البلدان الأخرى أكثر تطور ووعي لكي أكمل دراستي الميدانية، ومن بين البنوك إخترت "مجموعة بنك البركة المصرفية" وإعتمدت على الأنترنات في جمع المعلومات وذلك من خلال البحث عن التقارير السنوية لها حيث تقوم بتدوين كل ما يخص المجموعة في هذه التقارير .

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

بما أن الغاية من جمع البيانات هو تحليلها وتفسيرها، فإننا بعد جمعها نقوم بتحويلها وفقا للخطوات التالية:

نقوم بتفريغ المعلومات والبيانات وتحويلها من الصيغة النوعية إلى الصيغة الكمية في Excel2007 اعتمادا على بعض المؤشرات المالية مرفقا بها حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل مؤشر بغية التوصل إلى نتائج تحليلها وناقشتها للتأكد من صحة الفرضيات التي بنيت عليها الإشكاليات الفرعية، وعليه نقوم بتطبيق الإحصاء الوصفي، لذلك قمنا بإدراج المؤشرات التالية : مؤشر الائتمان الذي إعتدنا على ثلاث نسب وهي كالآتي: (الأهمية النسبية لكل صيغة من صيغ التمويل / إجمالي الاستثمار ، التمويلات المتعثرة لكل صيغة من صيغ التمويل / إجمالي التمويلات ، المخصصات لكل صيغة من صيغ التمويل / إجمالي التمويلات) وتضم كل صيغة من مراتب ، سلم ، إستصناع ...إخ على مجموع الإستثمارات والتمويلات لكل سنة على حدى ، أما مؤشر السيولة فهو يعبر على مجموع الموجودات مخصوم منها مجموع المطلوبات وحقوق الملكية لكل سنة لمعرفة الفائض أو العجز في فجوة السيولة المتراكمة ، أما مؤشرات السوق فتتضمن ثلاث مؤشرات منها مؤشر أسعار الصرف بحيث أدرجنا كل عملة مقابل الدولار الأمريكي لكل سنة لمعرفة هل الفائض يغطي العجز في السيولة بالنسبة للعملات ، أما مؤشر الأسعار قمنا بإدراج قيم محفظة الأسهم وحقوق الملكية لمعرفة الزيادة أو النقصان في المحافظ الإستثمارية ، أما مؤشر معدلات الربح التي تضم احتياطي معادلة الأرباح على إجمالي الحسابات المطلقة لكل سنة لمعرفة ملخظ التعرض لخسارة مالية نتيجة عدم تناسب معدل الربح.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

نتناول في هذا المبحث عرض للجداول التي تم تشكيلها بحساب المؤشرات السابقة الذكر، وكذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بحيث قمنا بترجمة هذه الجداول إلى منحنيات وأشكال بيانية لكي نقوم بتحليلها وتفسيرها، وأخيراً نقوم بربط النتائج بالفرضيات التي إعتدنا عليها في البحث .

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

❖ أنواع المخاطر في مجموعة البركة المصرفية :

- مخاطر الائتمان : تشتمل عقود التمويل لدى المجموعة على: ذمم بيوع مدينة (مربحات)، ذمم سلم مدينة، ذمم إستصناع مدينة والتمويل بالمشاركة والتمويل بالمضاربة والإجارة المنتهية بالتمليك . وتشمل ثلاث طرق للقياس يمكن التطرق لها وتوضح من خلال الجداول التالية :

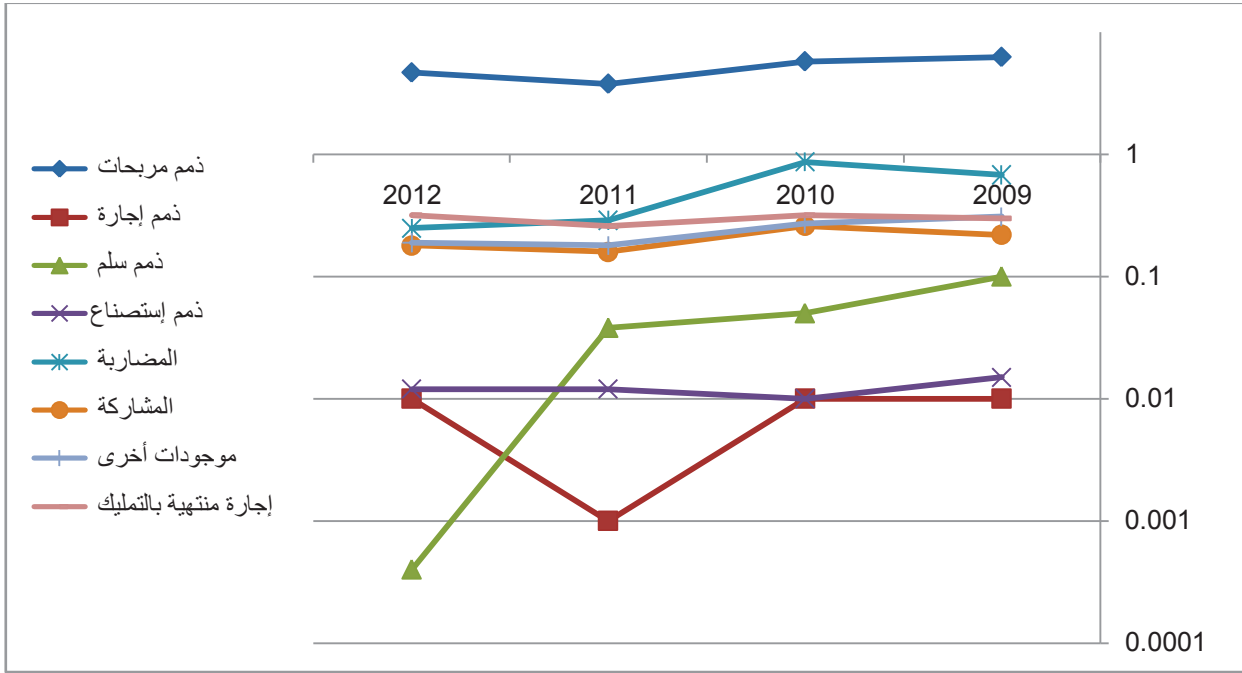
أ - الأهمية النسبية لكل صيغة من صيغ التمويل:

الجدول (01-02) : الأهمية النسبية لكل صيغة من صيغ التمويل في إجمالي الإستثمار الوحدة : %

الصيغ/السنوات	2009	2010	2011	2012	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ذمم مربحات	6,30	5,80	3,80	4,70	5,150	1,121
ذمم إجارة	0,01	0,01	0,001	0,01	0,008	0,005
ذمم سلم	0,1	0,05	0,04	0,0004	0,047	0,041
ذمم إستصناع	0,02	0,01	0,01	0,01	0,012	0,002
المضاربة	0,68	0,87	0,29	0,25	0,523	0,302
المشاركة	0,22	0,26	0,16	0,18	0,205	0,044
موجودات أخرى	0,31	0,27	0,18	0,19	0,238	0,063
إجارة منتهية بالتمليك	0,30	0,32	0,26	0,32	0,300	0,028

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للمجموعة.

الشكل (02- 01): يمثل الأهمية النسبية لكل صيغة من صيغ التمويل في إجمالي الاستثمار للمجموعة



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول (02-01) باستخدام برنامج Exel.

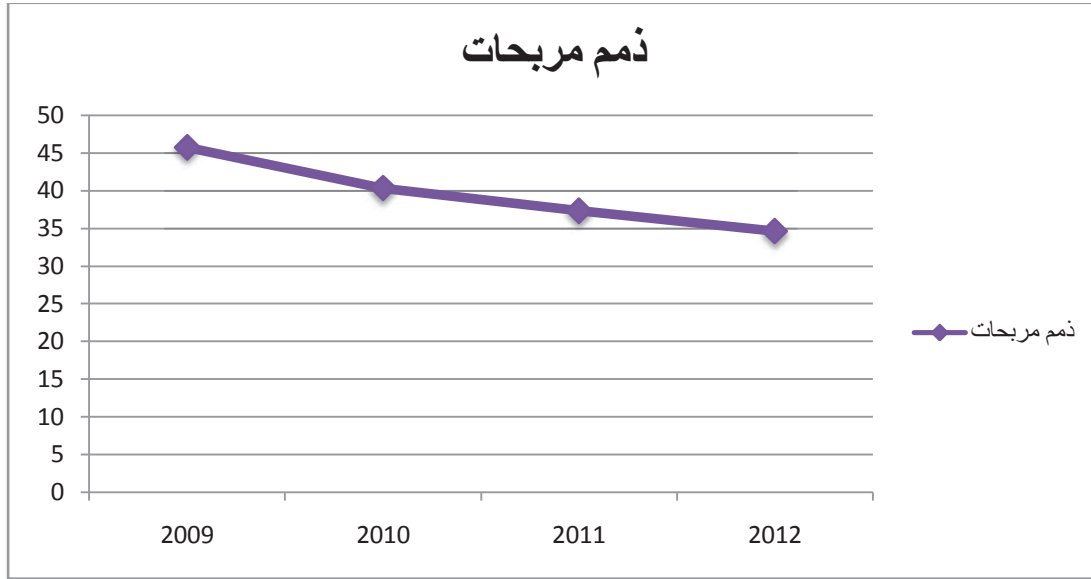
ب - التمويلات المتعثرة:

الجدول (02-02) : يوضح نسبة كل صيغة من صيغ التمويل المتعثرة في إجمالي التمويلات الوحدة : %

الصيغ/السنوات	2009	2010	2011	2012	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ذمم مبيعات	45,72	40,32	37,32	34,62	37,42	2,85
ذمم إجارة	0,39	1,25	0,91	1,01	1,06	0,17
ذمم سلم	0,04	0,34	0,61	0,58	0,51	0,15
ذمم إستصناع	0,04	0,04	0,05	0,06	0,05	0,01
المضاربة	0,63	0,58	1,45	1,16	1,06	0,44
المشاركة	0,68	2,21	1,59	1,55	1,78	0,37

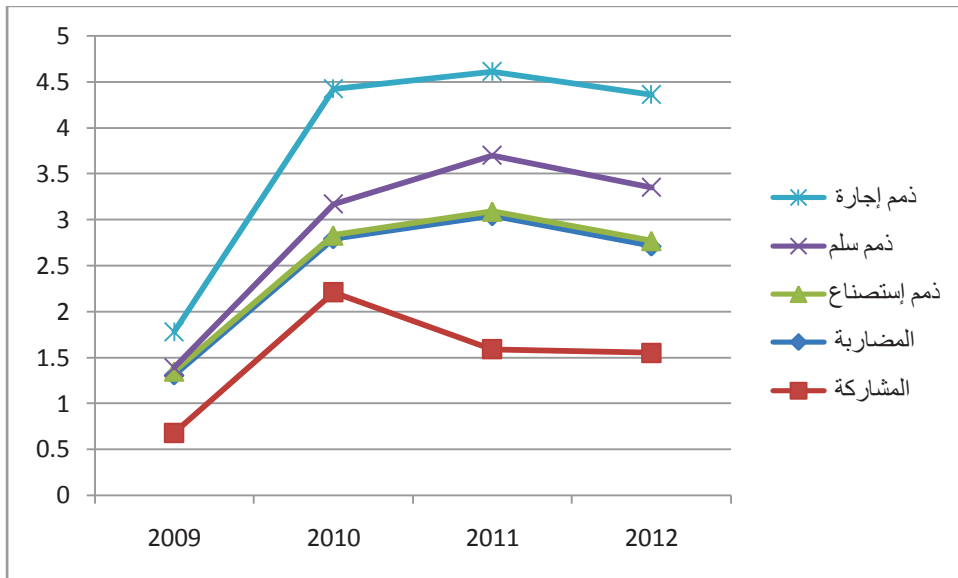
المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للمجموعة .

الشكل (02-02) : تطور نسبة ذمم المربحات من التمويل المتعثر في إجمالي التمويلات



المصدر : من إعداد الطالب بناء على الجدول (02-02) بتطبيق برنامج Exel.

الشكل (03- 02) : تطور نسبة كل صيغة من صيغ التمويل المتعثر في إجمالي التمويلات



المصدر : من إعداد الطالب بناء على الجدول (02-02) بتطبيق برنامج Exel.

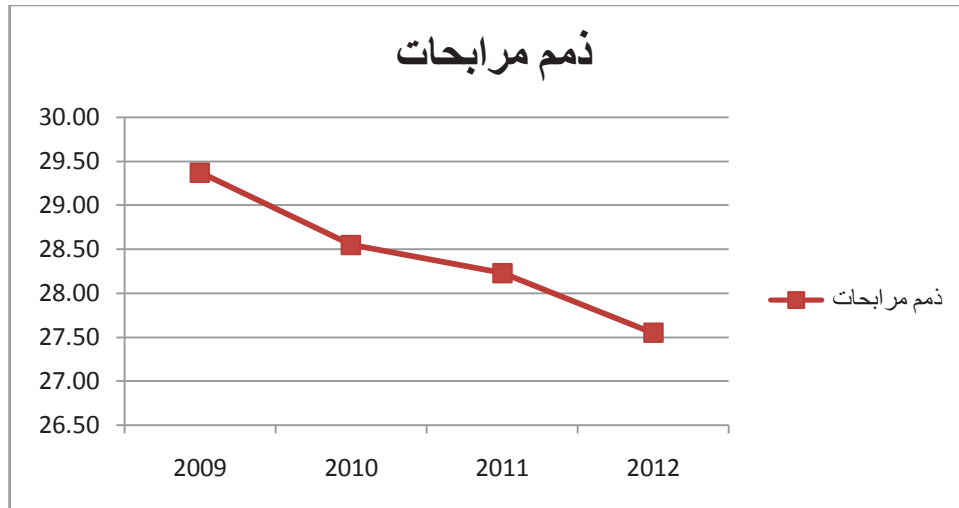
ت - المخصصات لكل صيغة من صيغ التمويل:

الجدول (02-03) : يوضح المخصصات لكل صيغة من صيغ التمويل في إجمالي التمويلات الوحدة: %

السنوات / الصيغ	2009	2010	2011	2012	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
ذمم مرابحات	29.37	28.55	28.23	27.55	28,43	0,76
ذمم إجارة	0.31	0.29	0.21	0.56	0,34	0,15
ذمم سلم	0.37	0.31	0.36	0.18	0,31	0,09
ذمم إستصناع	0.01	0.02	0.04	0.03	0,03	0,01
المضاربة	0.06	0.53	1	1.14	0,68	0,49
المشاركة	0.19	0.94	0.42	0.59	0,54	0,32
موجودات أخرى	1.73	1.25	1	0.81	1,20	0,40

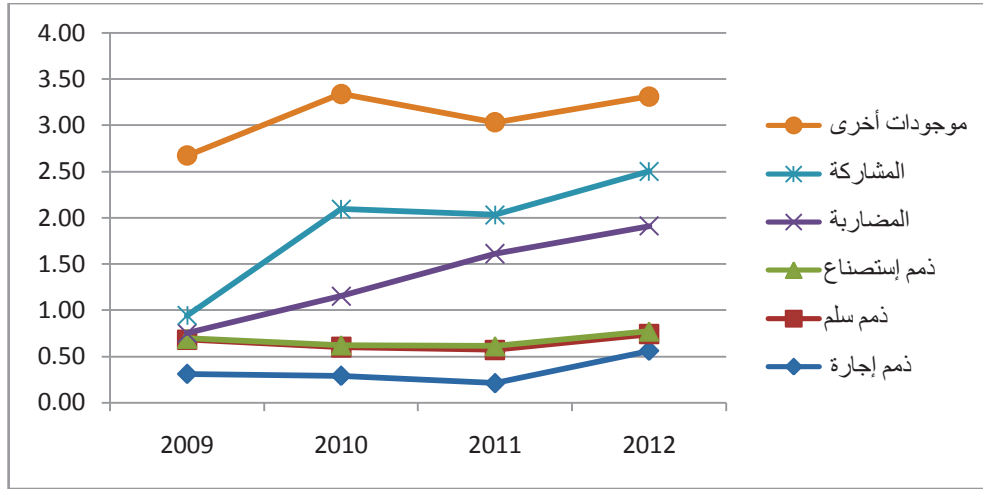
المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للمجموعة .

الشكل (02_04) : تطور نسبة المخصصات لذمم المربحات في إجمالي التمويلات .



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول (02-03) بتطبيق برنامج Excel.

الشكل (02-05) : تطور نسبة المخصصات لكل صيغة من صيغ التمويل في إجمالي التمويلات



المصدر : من إعداد الطالب بناء على الجدول (02-03) بتطبيق برنامج Exel.

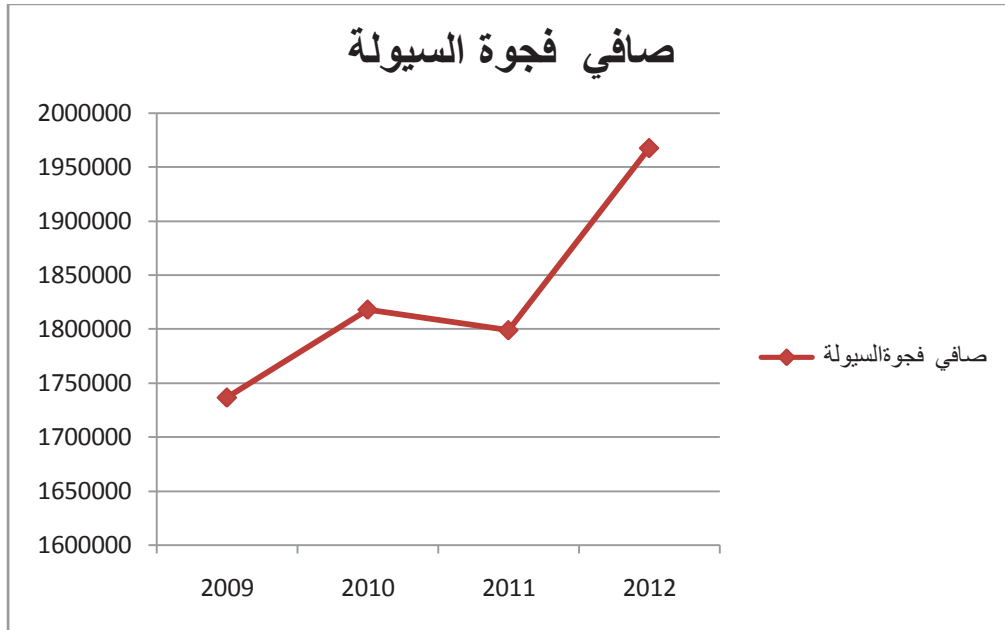
- مخاطر السيولة : مخاطر السيولة هي مخاطر أن تكون المجموعة غير قادرة على سداد التزاماتها عندما تستحق هذه الالتزامات للدفع في ظروف عادية أو تحت ظروف ضاغطة، والجدول يوضح كما يلي :
الجدول (02-04) : تطور فجوة السيولة بين الموجودات والمطلوبات

الوحدة : ألف دولار أمريكي

السنوات	2009	2010	2011	2012	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
صافي فجوة السيولة	1736845	1818190	1799150	1967680	1830466,3	97850,167

المصدر : من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للمجموعة .

الشكل (02-06) : تطور فجوة السيولة المتراكمة



المصدر : من إعداد الطالب بناء على الجدول (02-04) بتطبيق برنامج Exel

- **مخاطر السوق** : تنتج مخاطر السوق من تقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات. وفقاً لسياسات مخاطر السوق المطبقة حالياً، وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكنة تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة. وتتكون من ثلاث مخاطر على التوالي :
 1. **مخاطر أسعار الصرف**: تنشأ مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية نتيجة لحركة سعر الصرف على مدى فترة من الزمن، مما يؤدي إلى آثار سلبية على إيرادات المجموعة أو على حقوق المساهمين. إن المجموعة معرضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث أن قيمة الأدوات المالية أو قيمة صافي الاستثمار في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تمسك بسبب تغيرات في أسعار صرف العملة ، والجدول يوضح ذلك كما يلي :

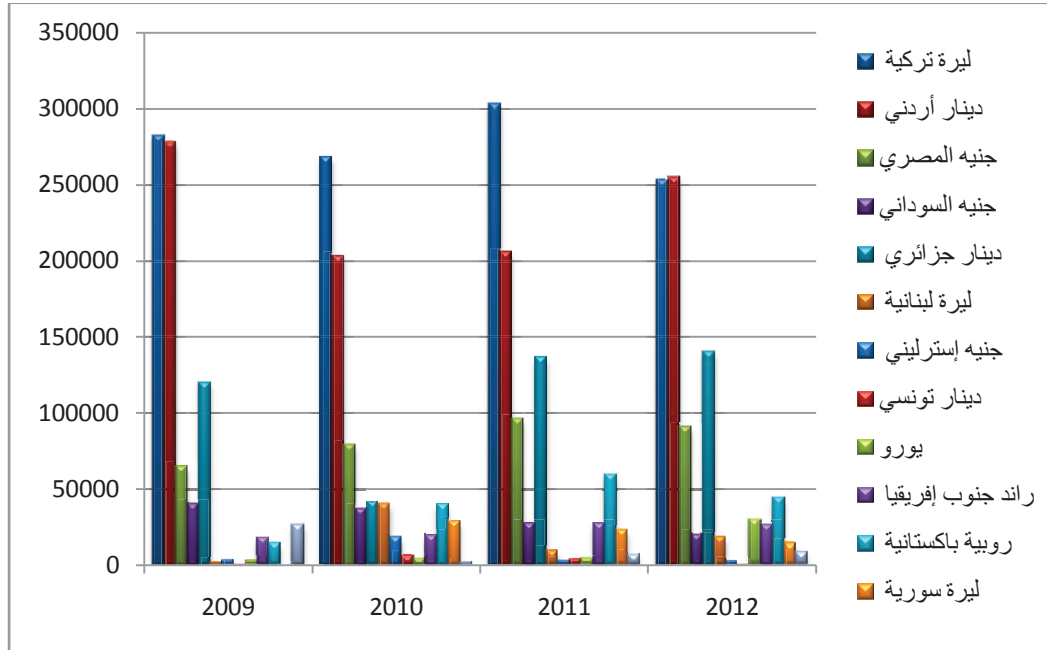
الجدول (02-05) : يوضح الفائض (العجز) في فجوة السيولة

الوحدة : الدولار الأمريكي

العملة	السنوات	2009	2010	2011	2012	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ليرة تركية		281980	268083	302435	252648	276287	21152
دينار أردني		277462	202804	205187	254770	235056	37055
جنيه المصري		64792	78497	95516	90292	82274	13657
جنيه السوداني		39763	37140	26530	19696	30782	9346
دينار جزائري		119395	41188	135674	139803	109015	46068
ليرة لبنانية		1705	39970	9295	17990	17240	16550
جنيه إسترليني		2799	17917	2159	2232	6277	7765
دينار تونسي		242	6104	3402	117	2466	2862
يورو		2555	4153	3820	29310	9960	12919
راند جنوب إفريقيا		17350	19758	26741	26445	22574	4746
روبية باكستانية		13964	39471	58882	43698	39004	18658
ليرة سورية		-	28240	22425	14177	21614	7066
أخرى		26278	1856	6680	7877	10673	10724

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للمجموعة .

الشكل (02- 07): يوضح صافي تطور الفائض (العجز) في فجوة السيولة لكل عملة



المصدر : من إعداد الطالب بناء على الجدول (02-05) باستخدام برنامج Exel.

2. مخاطر أسعار الأسهم : يمكن تعريف مخاطر الأسهم بأنها مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم العامة وقيمة الأسهم المعنية ذاتها، والجدول يوضح ذلك كما يلي :

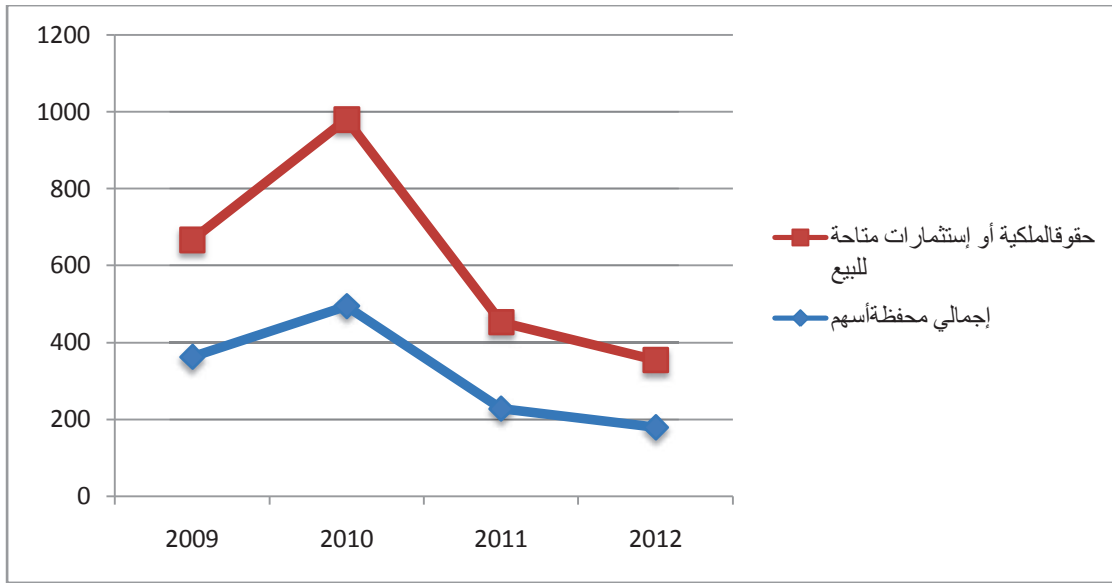
الجدول (02-06) : يوضح تطور إجمالي محفظة الأسهم وحقوق الملكية عبر السنوات

الوحدة : الدولار الأمريكي

الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	2012	2011	2010	2009	السنوات / مؤشرات السهم
141.860	315.980	179.367	227.826	494.236	362.489	إجمالي محفظة أسهم
136.083	297.387	175.137	224.843	485.270	304.297	حقوق الملكية أو إستثمارات متاحة للبيع
2.933	6.093	4.230	2.983	8.966	8.192	أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة

المصدر : من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للمجموعة.

الشكل (08-02): تطور إجمالي محفظة الأسهم وحقوق الملكية عبر السنوات



المصدر : من إعداد الطالب بناء على الجدول (06-02) باستخدام برنامج Exel.

3. مخاطر معدل الربح: "مخاطر أسعار الفائدة".

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد هي مخاطر تعرض المجموعة لخسارة مالية نتيجة عدم تناسب معدل الربح على أصول المجموعة من جهة مع معدل الربح على حقوق حاملي حسابات الاستثمار من جهة أخرى، والمجموعة غير ملزمة بدفع أية عوائد محددة مسبقاً لأصحاب حسابات الاستثمار. والجدول التالي يوضح ذلك :

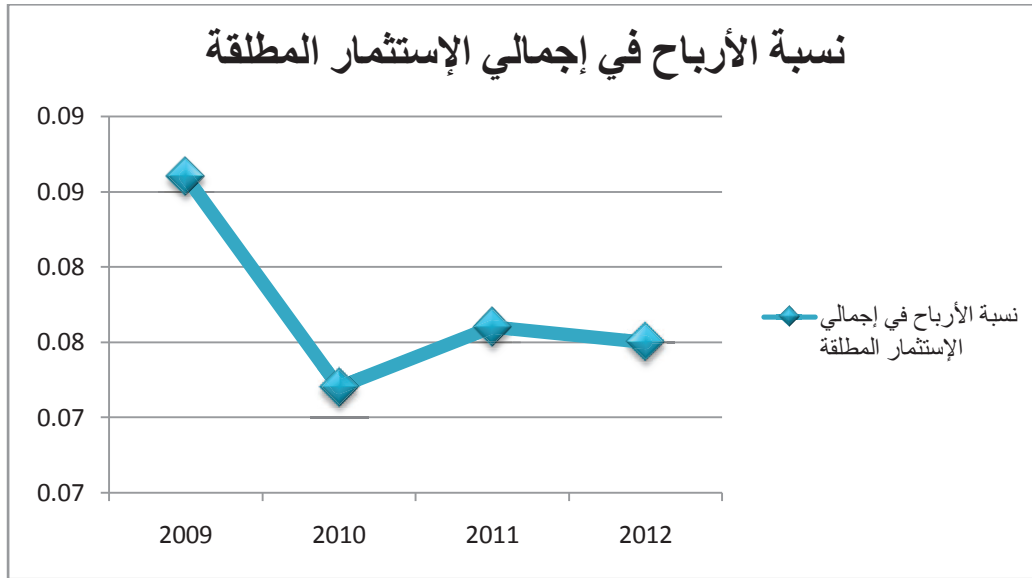
الجدول (07-02): يوضح الجدول التالي نسبة احتياطي معادلة الأرباح إلى إجمالي الحسابات المطلقة .

الوحدة : %

السنوات	2009	2010	2011	2012	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نسبة الأرباح في إجمالي الاستثمار المطلقة	0.086	0.072	0.076	0.075	0.08	0.01

المصدر : من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للمجموعة .

الشكل (02-09): تطور نسبة احتياطي معادلة الأرباح إلى إجمالي الحسابات المطلقة



المصدر : من إعداد الطالب بناء على الجدول (02-07) باستخدام برنامج Exel.

المطلب الثاني: تفسير والمناقشة

الفرع الأول: تفسير وتحليل وتعليل المخرجات: (الجداول والأشكال)

✓ تحليل جداول مخاطر الإئتمان :

- الجدول (02-01) : من خلال الجدول نلاحظ أن صيغة المراجعة لها أعلى أهمية نسبية من بين صيغ التمويل في المجموعة وهذا راجع بالأساس إلى انخفاض درجة المخاطر في هذه الصيغة، حيث تعتبر أكثر صيغ التمويل أمانا، بالإضافة إلى إلزامية الوعد بالشراء التي تفرضها المجموعة، تكون المعاملة مضمونة بموضوع المراجعة (في حالة التمويل العقاري) أو بمجموعة من الضمانات الأخرى.

أما صيغة المضاربة، وبالرغم من وزنها الضئيل مقارنة بالمراجعة، فإن نسبتها على إجمالي التمويل مقبولة إذا قورنت بباقي الصيغ، ويرجع هذا إلى أن المجموعة تستثمر أموال المضاربة في صناديق تديرها بنوك ومؤسسات مالية متخصصة ما يجعل هامش الثقة مرتفعا مقارنة بالتمويل الموجه إلى الأفراد أو المؤسسات.

وبالنسبة لباقي الصيغ فإن تراجع وزنها النسبي يفسر بارتفاع مخاطرها عبر السنوات ، لكن ما يلفت انتباهنا ضآلة حجم التمويل بصيغة الإجارة بالرغم من الانخفاض النسبي للمخاطر في هذه الصيغة، حيث نفسر الأمر

على أساس وجود مؤسسات وشركات متخصصة في الإجارة، سواء تعلق الأمر بالمعدات أو العقارات، وهو ما يجعل المجموعة تحجم عن التمويل بهذه الصيغة تحييدا للمخاطر المرتبطة بها.

وكنتيجة لما سبق يمكن القول أن المجموعة لا توظف أموالها بصيغ ذات مخاطر عالية، بل بالصيغ ذات الهامش الكبير من الأمان.

▪ الجدول (02-02) :

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة المعاملات المتعثرة إلى إجمالي التمويل لكل صيغة منخفضة على عكس المراجعة مرتفعة ، وهذا مؤشر على أن المجموعة لم تتعرض لمخاطر عدم السداد بشكل كبير.

كما نلاحظ أن التمويل بصيغة الإستصناع كان أقل عرضة للتعثر خلال الأربع سنوات ، وهو ما جعل المجموعة تعتمد عليه بصورة ضئيلة جدا في التمويل، ولعل الطريقة التي يطبق بها الإستصناع في المجموعة هي التي تؤدي إلى هذا الحجم من التعثرات.

▪ الجدول (03-02) :

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة المخصصات إلى إجمالي التمويل كانت منخفضة، ويبرر ذلك أن هذه المخصصات هي من باب الحيطة، والوقاية وليس ضروريا أن تستنفذ جميع هذه المخصصات، والهدف منها هو تغطية جزء من الخسارة في حالة وقوعها، ويرجع هذا لكون المجموعة تحتفظ بضمانات ورهونات متنوعة يتم اللجوء إليها في حالة العجز عن الوفاء بالالتزامات.

كما يلاحظ أن حجم المخصصات كان مقاربا لحجم التعثرات الفعلية إلى درجة التطابق في بعض الحالات خاصة في صيغتي المضاربة والمشاركة، وبالرغم من هذا يبقى اللجوء إلى حجم مرتفع من المخصصات أمرا سلبيا، إذ يخفض من حجم الأرباح الموزعة، ما قد يؤثر بالسلب على تنافسية المجموعة.

✓ تحليل جدول مخاطر السيولة :

▪ الجدول (04-02) :

من خلال الجدول نلاحظ أن المجموعة حققت فوائض سيولة عالية، حيث توصل المتوسط خلال السنوات الأربعة 1830466.3 مليون دولار أمريكي والإنحراف (97850.167 دولار أمريكي)، ويعكس هذا مدى قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها، دون اللجوء إلى تسهيل جزء من أصولها وما يمكن أن تتحمله من خسائر جراء ذلك.

كما نجد أن المجموعة قادرة على الوفاء بالتزاماتها، ولو انعدمت فوائض السيولة، حيث قد تلجأ إلى تسهيل جزء من الأصول المالية التي تملكها، بإعتبارها تملك استثمارات معتبرة في مجال الأوراق المالية، ومن هنا نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع فائض السيولة يؤكد ويدل على انعدام المخاطر التي كان من الممكن أن تتعرض لها المجموعة في جانب السيولة، ويفسر ارتفاع نسبة السيولة بوجود موارد عاطلة، ولذلك على المجموعة أن تساهم في عملية التنمية الاقتصادية في البيئة المحيطة بها .

✓ تحليل جدول مخاطر أسعار الصرف :

▪ الجدول (02-05) :

من خلال الجدول نلاحظ أن المجموعة حققت فوائض في سعر الصرف - باستثناء بعض العملات - ويرجع هذا إلى الاستقرار في معدلات الصرف الذي تعرفه العملات المحلية للوحدات التابعة مقابل الدولار، حيث أن معظمها تسجل سعر صرف منخفض مقابل الدولار.

وبالنسبة للعملات التي تحقق عجزاً في الصرف وتتمثل في دينار التونسي، ليرة لبنانية، ليرة سورية، يورو، راند جنوب إفريقيا و الجنيه الإسترليني و العملات الأخرى ، ويفسر ذلك بارتفاع معدلات صرفها مقابل الدولار، بالرغم من ذلك إلا أنها حققت فائض في هذه العملات في بعض السنوات. و من هنا تبقى الفوائض المحققة كافية لتغطية العجز خلال كل السنوات، وهو مؤشر على أن المجموعة كانت في أمان من مخاطر أسعار الصرف .

✓ تحليل جدول مخاطر أسعار الأسهم :

▪ الجدول (02-06) :

من خلال الجدول نلاحظ أن المجموعة تتعرض لمخاطر أسعار الأسهم من خلال محفظة الإستثمار ، والملاحظ من الجدول أن محفظة الأسهم وحقوق الملكية تزيد وتنقص ب 10 % لا أكثر عبر الأربع سنوات ولا تزيد عن هذا المقدار ويصل إجمالي محفظة الأسهم خلال أربع سنوات إلى 315.980 دولار أمريكي و (141.860 دولار أمريكي)، وتتمثل في إستثمارات المتاحة للبيع خلال أربع سنوات 297.387 دولار أمريكي والانحراف وصل إلى (136.083 دولار أمريكي)، وتصل الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة لأربع سنوات 6.093 دولار أمريكي والانحراف (2.933 دولار أمريكي) ، وحسب ما نص عليه الجدول اعتماداً على التقارير السنوية للمجموعة فإن الاختلاف بمقدار 10 % زيادة أو نقصان في قيمة المحفظة يعتبر مؤشر بحيث لا يكون له أي تأثير جوهري على صافي دخل المجموعة والحقوق .

✓ تحليل جدول مخاطر أسعار الفائدة :

▪ الجدول (02-07) :

من خلال الجدول نلاحظ أن المجموعة تخصص جزء من الدخل لمواجهة مخاطر العائد (سعر الفائدة) ، بالرغم من ضآلة هذه النسبة عبر السنوات الأربعة، حيث وصل المتوسط الحسابي لها 0.08 والانحراف المعياري 0.01 وهذه النسب

ضعيفة حيث تعكس هذه النسب المتدنية تقارب معدل الربح الذي تطبقه المجموعة من المعدلات السوقية ، وهو انخفاض التعرض لمخاطر سعر الفائدة، كما تعكس هذه النسبة حرص المجموعة على الحفاظ على مودعيها من خلال التضحية بجزء من الدخل لمطابقة معدلات الأرباح بالمعدلات السوقية وبالتالي تجنب مخاطر الإزاحة التجارية.

الفرع الثاني : ربط النتائج بالفرضيات

سيتم التركيز على الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول : هل تركز البنوك الإسلامية في عملها الإئتماني على صيغة المراجعة بغض النظر عن الصيغ الأخرى ؟

السؤال الثاني : هل تساهم لجنة بازل III في إدارة مخاطر السيولة للبنوك الإسلامية ؟

حيث الفرضيات المعتمدة للأسئلة السابقة هي:

الفرضية الأولى : تركز البنوك الإسلامية في عملها الإئتماني على صيغة المراجعة بغض النظر عن الصيغ الأخرى .

الفرضية الثانية :تساهم لجنة بازل 3 في إدارة مخاطر السيولة للبنوك الإسلامية .

✓ إختبار الفرضية الأولى :

من خلال تطبيق المؤشرات الإئتمانية الثلاثة إضافة إلى ذلك حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل صيغ من صيغ التمويل، وجدنا أن نسبة صيغة المراجعة عند حساب المتوسط والانحراف في مجموعة البركة المصرفية مرتفعة مقارنة بالصيغ الأخرى وهذا مؤشر على أن مجموعة البركة المصرفية تركز على صيغة المراجعة كونها ذات عائد مضمون، وهذا ما يؤكد الفرضية الأولى التي تنص " تركز البنوك الإسلامية في عملها الإئتماني على صيغة المراجعة بغض النظر عن الصيغ الأخرى".

✓ إختبار الفرضية الثانية :

من خلال حساب مؤشر السيولة للمجموعة البركة المصرفية نجد أن فجوة السيولة المتراكمة مرتفعة عبر السنوات الأربعة كما تم حساب المتوسط والانحراف ونجدها مرتفعة ومن هنا نجد أن البنوك الإسلامية لا تلجأ للجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة حيث أن معظم البنوك الإسلامية تحقق فائض ليس في حاجة بالإحتفاظ بنسبة من الأصول السائلة العالية الجودة لمقابلة الإستحققات الطارئة وهذا مؤشر على أن البنوك الإسلامية لا تحقق عجزا في فجوة السيولة وهذا ما ينفي الفرضية الثانية التي تنص "تساهم لجنة بازل III في إدارة مخاطر السيولة للبنوك الإسلامية"

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نسقط الجزء النظري على الدراسة الميدانية وذلك بدراسة وتحليل إدارة المخاطر لمجموعة البركة المصرفية ومعرفة الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تطبيق السياسات والإجراءات اللازمة لإدارة مخاطرها المالية ومدى الإلتزام بالمبادئ والسياسات المعتمدة عالمياً فيما يتعلق بإدارة المخاطر، كما تشكل إدارة المخاطر في المجموعة جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار. ويعد رئيس إدارة الائتمان والمخاطر في مجموعة البركة المصرفية مسئول عن صياغة ومتابعة سياسات المجموعة فيما يتعلق بكافة جوانب المخاطر، وتطوير إطار عام لقياس المخاطر وتنسيق جميع الخطوات المطلوبة من الوحدات التابعة فيما يتعلق بتطبيق متطلبات بازل 2 بموجب قواعد مصرف البحرين المركزي.

ونجد على مستوى مخاطر الائتمانية فإنه من خلال قياس نسبة التمويل المتعثر إلى إجمالي التمويلات تبين أن هذه النسبة منخفضة، وانخفاض هذه النسبة يؤكد بأن المخصصات ستغطي الخسارة الناجمة عن هذه التعثرات وهذا مؤشر على أن المجموعة لم تتعرض بشكل كبير للمخاطر، كما تبين أن المجموعة تركز في تمويلها بشكل كبير على صيغة المرابحة ذات الهامش الكبير من الأمان وهي بذلك اختارت الصيغة ذات المخاطر المحسوبة على اعتبار أن هذه الصيغة يمكن تغطية مخاطرها بالضمانات.

وبالنسبة لمخاطر السيولة فإنه تبين أن المجموعة لم تتعرض على أية مخاطر خلال فترة الدراسة (2009-2012م) كانت تملك فائضاً كبيراً من السيولة وبذلك كانت قادرة على الوفاء بالتزاماتها دون الحاجة إلى تسهيل ودائعها الآجلة. وإن ارتفاع نسبة السيولة في المجموعة يدل على أن هناك موارد عاطلة بلا توظيف، وذلك يحرم أصحابها من الحصول على عائد من تشغيلها.

وعلى صعيد مخاطر الصرف فإن المجموعة حققت فوائضا في صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي باستثناء بعض العملات، لكنها بشكل عام تفادت الخسائر الناجمة عن التغير في أسعار الصرف، ونفس الأمر ينطبق على مخاطر أسعار الفائدة، وبالرغم من أن المجموعة غير ملزمة بدفع أرباح إضافية عند تغير معدل العائد السوقي، إلا أنها قامت بتخصيص نسب معتبرة لتغطية الانخفاض في معدل الربح مقارنة بالمعدل السائد في السوق، وبهذا تكون قد حيدت مخاطر الإزاحة التجارية، كما أن التنوع في محفظة أصول المجموعة يجعلها في غنى عن التغيرات الحاصلة في أسعار الأسهم، حيث أن اضطراب السوق بنسبة 10% لا يعرض المجموعة بأي شكل من الأشكال لخسائر في المحفظة المالية.

أما بالنسبة للإجراءات المتبعة لإدارة المخاطر فقد حرصت المجموعة على إتباع سياسات سليمة لإدارة المخاطر بتوفير الهيكل الوظيفي لإدارة ومتابعة المخاطر، بالإضافة إلى بناء أنظمة رقابة داخلية ولوائح تنظيمية تنظم عمل إدارة المخاطر، وإشراك أطراف خارجية في عملية المراقبة والالتزام بمعايير الحوكمة على مستوى المجموعة كاملة، كما أن جميع الوحدات التابعة لها أجهزة خاصة بإدارة المخاطر تستند إلى المبادئ العامة التي وضعتها المجموعة وتحرص على إدارة جميع المخاطر التي يمكن أن تؤثر على أداء ومستقبل الوحدة والمجموعة.

مما سبق فقد نجحت المجموعة في التحكم في إدارتها المالية، والاستثمارية في تحقيق الأمن والأمان لنفسها، وقد ينعكس ذلك على كفاءة إدارتها للمخاطر.

تعتبر إدارة المخاطر من أهم السياسات والإجراءات التي تلجأ إليها البنوك للتفادي الخسائر المحتملة المرتبطة بخدماتها ومعاملاتها التي قد تؤدي بها إلى إهيار البنوك وإفلاسها ، وهذا ما خلفته الأزمة المالية الأخيرة إلا أن البنوك الإسلامية لم تتأثر بها مقارنة بالبنوك التقليدية التي خلفت لها أضرار جسيمة بالأنظمة الاقتصادية .

حاولت هذه الدراسة قدر المستطاع دراسة المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك الإسلامية كونها جزء من الأنظمة المصرفية ، وكذا الإجراءات التي تتبعها من أجل إدارة هذه المخاطر والأساليب المتاحة لها في ظل عدم مشروعية العديد من الآليات وتناقضها مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تم تناول مجموعة البركة المصرفية كنموذج في الفترة الممتدة بين (2009-2012) ودراسة تعرضها للمخاطر والمجهودات التي بذلتها المجموعة لإدارة مخاطرها المالية التي تضم مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر أسعار الصرف والفائدة ومخاطر أسعار الأسهم وقد تتعرض المجموعة للمخاطر الإلتزام بالشريعة الإسلامية والتي تتمثل في الإخفاق في الإلتزام بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة لمخاطر السمعة والمصدقية وتشمل هذه المخاطر أيضا مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد تتعرض لها المجموعة أو الوحدات التابعة نتيجة الإخفاق في الإلتزام بمتطلبات القوانين والأنظمة، ولذلك توصلنا إلى النتائج والتوصيات من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية كالتالي :

- ✓ **النتائج العامة للدراسة:** من خلال ما تم تناوله في الجانبين النظري والتطبيقي توصلنا إلى ما يلي : تكثف كل صيغة من صيغ التمويل التي تطبقها البنوك الإسلامية جملة من المخاطر إلا أن هناك أيضا أساليب وآليات للتعامل مع هذه المخاطر .
- بالرغم من عدم مشروعية العديد من أدوات إدارة المخاطر في البنوك التقليدية وتنافيها مع تعاليم الشريعة، إلا أن ذلك لم يمنع أن تكون للبنوك الإسلامية أساليب متنوعة لإدارة مخاطرها بالإضافة لوجود مساحة واسعة للإبداع والتطوير في مجال أساليب إدارة المخاطر.
- تعتمد البنوك الإسلامية على صيغة المراجعة بشكل كبير كونها قليلة المخاطر وذات عائد مضمون، هذا التركيز جعلها تجيد عن الهدف الأساسي الذي أنشئت من أجله وهو تشجيع الاستثمار وتوفير صيغ استثمارية متنوعة تستجيب لرغبات شريحة واسعة من العملاء بما يعكس على مستوى التنمية في المجتمعات الإسلامية، كما حرمتها من المزايا والإمكانات التي تتيحها باقي الصيغ وبشكل خاص صيغتي المضاربة والمشاركة.
- بالرغم من أن التوجيهات التي تصدرها البنوك المركزية والهيئات الرقابية مخصصة للبنوك التقليدية إلا أن ذلك لم يمنع أن تلتزم بها البنوك الإسلامية وخاصة ما تعلق منها بالسيولة ورأس المال لكون البنوك الإسلامية تتميز بضخامة رؤوس الأموال وتملك فوائض في السيولة.
- عدم تفعيل الأسواق المالية الإسلامية وسوق ما بين البنوك الإسلامية أثر بشكل كبير على مخاطر الصيغ وبالتالي حجم التمويل الإسلامي الممنوح والمتوازن.

وفيما يخص المجموعة فقد توصل الطالب لمجموعة من النتائج بشأنها وهي كالتالي:

- أظهرت المجموعة التزاما شديدا بالمعايير الرقابية التي تصدرها البنوك المركزية والهيئات العالمية ممثلة في لجنة بازل للرقابة المصرفية، الأمر الذي مكنها من الحصول على تصنيف ائتماني عال.
- المجموعة محل الدراسة تركز في عملها على الصيغة ذات العائد المضمون "المراجعة" وتتجنب باقي الصيغ الأخرى نظرا لارتفاع مخاطرها، شأنها شأن أغلب البنوك الإسلامية.

- نجحت المجموعة في تسيير مخاطرها من خلال تطبيق مجموعة من الإجراءات الإدارية الملائمة وتوفير مناخ رقابي وسياسات كافية للتعامل مع المخاطر وإدارتها.

- لا تستخدم المجموعة في إدارتها للمخاطر الأساليب التحوطية المباحة شرعا والتي تستخدم أساسا لإدارة مخاطر الصيغ، وهذا راجع لعدم استخدام المجموعة لباقي الصيغ بشكل واسع باستثناء صيغة المراجعة للأسباب السالف ذكرها.

✓ توصيات الدراسة :

- على الجهات الرقابية والسلطات النقدية التي تعمل في نطاقها البنوك الإسلامية العمل على توفير بيئة مناسبة وآليات خاصة تتعامل من خلالها معها وفق مبادئ الشريعة وخاصة في مسألة الملجأ الأخير للإقراض ونسبة الاحتياطي القانوني.

- على البنوك الإسلامية أن تعمل على التنوع في صيغ التمويل الممنوحة وعدم الاعتماد على المراجعة التي اتبعتها من أجل تقليل مخاطرها، فحادت عن الهدف الأساسي لها المتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وضرورة تبني البنوك الإسلامية في عملها منهجية تشكيل محفظة متنوعة وسلطة استثمارية تضم جميع الصيغ والأدوات الاستثمارية الإسلامية بما يحفظ لها الكفاءة التنافسية والتقليل من المخاطر بالتنوع واكتشاف مدى فاعلية أدوات النظام الاستثماري الإسلامي في تحقيق الهدف المنشود.

- تفعيل دور الخلايا البحثية وهيئات الرقابة الشرعية في مجال تطوير صيغ شرعية بديلة وحديثة لمسيرة التطور المذهل والسريع في عمليات التمويل والاستثمار حتى يمكن مواكبة السوق المصرفية والاقتصاد العالمي، والحرص على إصدار آراء فقهية موحدة من أجل استحداث وسائل مشروعة للتقليل من المخاطر، وتطوير الأدوات المستعملة لتصبح أكثر كفاءة.

- على البنوك الإسلامية أن تقوم البنوك الإسلامية بمراقبة المخاطر بعناية تامة وتبادل الخبرات في مجال إدارة المخاطر على المستويين الداخلي والخارجي، وأن تشكل هيئة عامة لإدارة المخاطر على غرار المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

- ضرورة إنشاء سوق مالية إسلامية وسوق مابين البنوك الإسلامية وتفعيلها من أجل إتاحة تداول الأوراق المالية الإسلامية وإيجاد العديد من الحلول للمخاطر التي يمكن التحوط لها من خلال هذه الأسواق.

- آفاق البحث : : لقد تبين لنا من خلال الدراسة بأن الموضوع متشعب وله جوانب بحاجة إلى المزيد من الدراسة :

- المشتقات المالية والسوق المالي الإسلامي ودورها في إدارة المخاطر.

- إشكالية التركيز على صيغة المراجعة وتخفيض مخاطر الصيغ الأخرى .

- البنوك الإسلامية ومقررات بازل III.

- التركيز على المخاطر غير المالية في البنوك الإسلامية .

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
08	أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول	(01-01)
09	معاملات تحويل الائتمان للتعهدات خارج الميزانية	(02-01)
22	الأهمية النسبية لكل صيغة من صيغ التمويل في إجمالي الإستثمار	(01-02)
23	نسبة كل صيغة من صيغ التمويل المتعثر في إجمالي التمويلات	(02-02)
25	يوضح المخصصات لكل صيغة من صيغ التمويل في إجمالي التمويلات	(03-02)
26	فجوة السيولة بين الموجودات والمطلوبات	(04-02)
28	الفائض (العجز) في فجوة السيولة	(05-02)
29	تطور إجمالي محفظة الأسهم وحقوق الملكية عبر السنوات	(06-02)
30	نسبة احتياطي معادلة الأرباح إلى إجمالي الحسابات المطلقة	(07-02)

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
23	تطور الأهمية النسبية لكل صيغة من صيغ التمويل في إجمالي الإستثمار	(01-01)
24	تطور نسبة ذمم المراجحات من التمويل المتعثر في إجمالي التمويلات	(02-01)
24	تطور نسبة كل صيغة من صيغ من التمويل المتعثر في إجمالي التمويلات	(01-02)
25	تطور نسبة المخصصات لذمم المراجحات في إجمالي التمويلات	(02-02)
26	تطور نسبة المخصصات لكل صيغة من صيغ التمويل في إجمالي التمويلات	(03-02)
27	تطور فجوة السيولة المتراكمة	(04-02)
29	يوضح صافي تطور الفائض (العجز) في فجوة السيولة لكل عملة	(05-02)
30	تطور إجمالي محفظة الأسهم وحقوق الملكية عبر السنوات	(06-02)
31	تطور نسبة احتياطي معادلة الأرباح إلى إجمالي الحسابات المطلقة	(07-02)

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
43	الميزانية الموحدة لسنتي 2011-2012	01
44	قائمة الدخل الموحدة لسنتي 2011-2012	02
45	مبالغ التمويل وفق الصيغ لسنتي 2011-2012	03
49	سلم استحقاقات السيولة لسنة 2012	04
50	سلم استحقاقات السيولة لسنة 2011	05
51	تعرضات المجموعة لاختلاف أسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي لسنتي 2011-2012	06
52	الميزانية الموحدة لسنتي 2009-2010	07
53	قائمة الدخل الموحدة لسنتي 2009-2010	08
54	مبالغ التمويل وفق الصيغ لسنتي 2009-2010	09
57	مخصصات لسنتي 2009-2010	10
58	سلم إستحقاق السيولة لسنة 2010	11
59	سلم إستحقاق السيولة لسنة 2009	12
60	تعرضات المجموعة لاختلاف أسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي لسنتي 2009-2010	13

الملحق 01: الميزانية الموحدة لسنتي 2011-2012

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	إيضاحات	
			الموجودات
4,633,280	3,927,583	4	نقد وأرصدة لدى البنوك
8,213,057	10,462,501	5	ذمم مدينة
950,935	953,554	6	التمويل بالمضاربة والمشاركة
2,090,253	2,183,754	7	استثمارات
563,721	719,619	8	إجارة منتهية بالتمليك
313,933	386,496	9	عقارات ومعدات
388,864	421,624	10	موجودات أخرى
17,154,043	19,055,131		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق المالك
			المطلوبات
3,560,317	3,820,735		حسابات جارية للعلاء وحسابات أخرى
653,462	972,280		مبالغ مستحقة لبنوك
675,196	689,808	11	مطلوبات أخرى
4,888,975	5,482,823		مجموع المطلوبات
10,465,918	11,604,628	12	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
		13	حقوق المالك
869,550	1,014,475		رأس المال
(7,319)	(8,475)		أسهم خزينة
16,420	16,352		علاوة إصدار أسهم
104,607	121,253		احتياطيات
(10,910)	(3,636)		التغييرات المترجمة في القيم العادلة
(112,163)	(133,591)		تحويل عملات أجنبية
167,584	218,222		أرباح مبقاة
175,359	69,323		تخصيصات مقترحة
1,203,128	1,293,923		الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم
596,022	673,757		حقوق غير مسيطرة
1,799,150	1,967,680		مجموع حقوق المالك
17,154,043	19,055,131		مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق المالك



عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

الملحق 02 : قائمة الدخل الموحدة لسنتي 2011-2012

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	إيضاحات	
			الدخل
895,682	1,018,482	14	صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة
(796,826)	(874,470)		عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب
236,159	261,609	15	حصة المجموعة كمضارب
(560,667)	(612,861)		عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار
335,015	405,621		حصة المجموعة من دخل حقوق حاملي حسابات الاستثمار (كمضارب وكرب المال)
4,172	4,320		حصة المضارب في إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية
168,220	204,613	14	صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات ذاتية
167,702	184,746	16	دخل رسوم وعمولات أخرى
54,878	80,470	17	دخل تشغيلي آخر
729,987	879,770		مجموع الدخل التشغيلي
222,450	262,327		مصروفات الموظفين
29,251	35,299	18	استهلاك وإطفاء
134,069	160,440	19	مصروفات تشغيلية أخرى
385,770	458,066		مجموع المصروفات التشغيلية
344,217	421,704		صافي الدخل للسنة قبل الخصصات والضرائب
(50,812)	(99,323)	20	المخصصات
293,405	322,381		صافي الدخل قبل الضرائب
(81,111)	(87,139)		الضرائب
212,294	235,242		صافي الدخل للسنة
118,370	133,028		العائد إلى:
93,924	102,214		حقوق مساهمي الشركة الأم
212,294	235,242		حقوق غير مسيطرة
11.75	13.21	21	التصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح - سننات أمريكية



عنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

الملحق 03 : مبالغ التمويل وفق الصيغ لسنتي 2011-2012

5 ذمم مدينة (تتمة)

5.1 ذمم بيوع (مرابحات) مدينة (تتمة)

2011			2012			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
546,250	405,963	140,287	376,067	312,232	63,835	سلع مرابحات دولية
8,647,576	7,556,527	1,091,049	11,499,388	10,118,986	1,380,402	مرابحات أخرى
9,193,826	7,962,490	1,231,336	11,875,455	10,431,281	1,444,237	إجمالي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة
(779,716)	(658,930)	(120,786)	(1,183,790)	(1,017,762)	(166,028)	أرباح مؤجلة
8,414,110	7,303,560	1,110,550	10,691,665	9,413,456	1,278,209	
(333,666)	(293,162)	(40,504)	(394,504)	(352,327)	(42,177)	المخصصات (إيضاح 20)
8,080,444	7,010,398	1,070,046	10,297,161	9,061,129	1,236,032	

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
441,057	495,745	المتعثرة

5.2 ذمم إجارة مدينة

2011			2012			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
27,956	26,582	1,374	40,643	39,562	1,081	إجمالي ذمم الإجارة المدينة
(2,506)	(2,506)	-	(8,056)	(8,056)	-	المخصصات (إيضاح 20)
25,450	24,076	1,374	32,587	31,506	1,081	

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
10,758	14,480	المتعثرة

تابع الملحق: 03

5.3 ذمم سلم مدينة

2011			2012			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
84,556	84,556	-	109,084	109,084	-	إجمالي ذمم السلم المدينة
(4,272)	(4,272)	-	(2,684)	(2,684)	-	المخصصات (إيضاح 20)
80,284	80,284	-	106,400	106,400	-	
2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي					
7,228	8,415					المتعززة

5.4 ذمم إستصناع مدينة

2011			2012			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
27,423	27,423	-	26,839	26,839	-	إجمالي ذمم الإستصناع المدينة
(544)	(544)	-	(486)	(486)	-	المخصصات (إيضاح 20)
26,879	26,879	-	26,353	26,353	-	
2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي					
665	941					المتعززة

6 التمويل بالمضاربة والمشاركة

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
606,437	557,787	التمويل بالمضاربة (6.1)
344,498	395,767	التمويل بالمشاركة (6.2)
950,935	953,554	

تابع الملحق: 03

6 التمويل بالمضاربة والمشاركة (اللمة)

6.1 التمويل بالمضاربة

2011			2012			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
618,361	456,842	161,519	574,140	389,109	185,031	إجمالي التمويل بالمضاربة
(11,924)	(11,924)	-	(16,353)	(16,353)	-	المخصصات (إيضاح 20)
606,437	444,918	161,519	557,787	(372,756)	185,031	

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
17,209	16,612	المتعثر

6.2 التمويل بالمشاركة

2011			2012			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
349,494	287,129	62,365	404,296	321,854	82,442	إجمالي التمويل بالمشاركة
(4,996)	(4,996)	-	(8,529)	(8,529)	-	المخصصات (إيضاح 20)
344,498	282,133	62,365	395,767	313,325	82,442	

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
18,850	22,328	المتعثر

8 إجازة منتهية بالتملك

2011			2012			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
541,425	523,259	18,166	737,870	737,870	-	أراضي ومباني التكلفة
(135,111)	(125,621)	(9,490)	(178,911)	(178,911)	-	الاستهلاك المتراكم
406,314	397,638	8,676	558,959	558,959	-	صافي القيمة الدفترية
344,853	331,282	13,571	368,281	334,562	33,719	معدات التكلفة
(212,243)	(198,858)	(13,385)	(229,461)	(218,756)	(10,705)	الاستهلاك المتراكم
132,610	132,424	186	138,820	115,806	23,014	صافي القيمة الدفترية
34,823	32,109	2,714	33,559	30,845	2,714	أخرى التكلفة
(10,026)	(7,312)	(2,714)	(11,719)	(9,005)	(2,714)	الاستهلاك المتراكم
24,797	24,797	-	21,840	21,840	-	صافي القيمة الدفترية
921,101	886,650	34,451	1,139,710	1,103,277	36,433	المجموع التكلفة
(357,380)	(331,791)	(25,589)	(420,091)	(406,672)	(13,419)	الاستهلاك المتراكم
563,721	554,859	8,862	719,619	696,605	23,014	صافي القيمة الدفترية

10 مودونات أخرى

2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
124,827	117,521	قواتير مستحقة القبض
86,378	107,784	الشهرة وموجودات غير ملموسة (i)
65,388	73,166	رهونات قيد البيع
15,213	11,058	أموال صندوق القرض الحسن
30,425	31,897	ضرائب مؤجلة
40,824	56,531	مبالغ مدفوعة مقدماً
37,717	35,286	أخرى
400,772	433,243	
(11,908)	(11,619)	المخصصات (إيضاح 20)
388,864	421,624	

الملحق 04: سلم استحقاقات السيولة لسنة 2012

(أ) مخاطر السيولة (تتمة)
قيما يلي بين الاستحقاق الموحد كما في 31 ديسمبر 2012:

لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي	
الموجودات			
1,950.294	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك
1,473.098	1,234.714	1,483.936	ذمم مدينة
441.016	10.658	11.128	التمويل بالمضاربة والمشاركة
813.016	179.056	187.036	استثمارات
11.355	10.404	93.558	إجراء متخذة بالتملك
-	-	-	عقارات ومعدات
81.949	5.833	13.852	موجودات أخرى
4,770,728	1,440,665	1,789,510	مجموع الموجودات
المطلوبات			
3,820.735	-	-	حسابات تجارية للملاء وحسابات أخرى
592.170	104.315	44.927	مبالغ مستحقة للبنوك
261.513	35.024	52.304	مطلوبات أخرى
4,674,418	139,339	97,231	مجموع المطلوبات
2,528.078	1,260.004	1,457.831	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
7,202,496	1,399,343	1,555,062	مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار
(2,431,768)	41.322	234.448	صافي فجوة السيولة
(2,431,768)	(2,390,446)	(2,155,998)	صافي فجوة السيولة المترتبة
153.504	154.632	32.855	حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة بالميزانية

6 أشهر إلى سنة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة 3 إلى سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
-	-	-	-	-	-	1,977.289	3,927.583
1,886.856	2,650.402	1,184.327	482.347	6.145	316	60.360	10,462.501
27.215	99.840	216.256	118.108	10.908	7.183	11.242	953.554
261.056	418.758	62.781	76.608	8.408	-	177.035	2,183.754
32.243	76.088	145.324	154.426	191.655	2.486	2.080	719.619
-	-	-	-	-	-	386.496	386.496
9.650	97.812	18.852	2.007	-	-	191.669	421.624
2,217,020	3,342,900	1,627,540	833,496	217,116	9,985	2,806,171	19,055,131
-	-	-	-	-	-	-	3,820.735
227.636	3.232	-	-	-	-	-	972.280
18.384	30.626	20.602	43.283	-	-	228.072	689.808
246,020	33,858	20,602	43,283	-	-	228,072	5,482,823
2,740.540	2,745.716	801.290	69.560	1.609	-	-	11,604.628
2,986,560	2,779,574	821,892	112,843	1,609	-	228,072	17,087,451
(769,540)	563.326	805.648	720.653	215.507	9.985	2,578.099	1,967.680
(2,925,538)	(2,362,212)	(1,556,564)	(835,911)	(620,404)	(610,419)	1,967,680	598,795
58.832	5.396	113.404	5.305	-	-	74.867	598,795

الملحق 05: سلم استحقاقات السيولة لسنة 2011

(أ) مخاطر السيولة (تتمة)
 فيما يلي بيان الاستحقاق الموحد كما في 31 ديسمبر 2011:

لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي	
الموجودات			
2,966.957	30.033	-	نقد وأرصدة لدى البنوك
1,316.921	1,011.335	1,157.858	ذمم مدينة
488.552	10.847	12.732	التحويل بالمتحاربة والمشاركة
675.575	278.405	152.990	استثمارات
14.674	11.046	73.762	إجراء متكبنة بالتداول
-	-	-	عقارات ومعدات
128.279	10.187	9.675	موجودات أخرى
5.590.958	1.351.853	1.407.017	مجموع الموجودات
المطلوبات			
3,560.317	-	-	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
653.462	-	-	مدافع مطبقة لتبوك
389.144	40.182	14.717	مطلوبات أخرى
4.602.923	40.182	14.717	مجموع المطلوبات
2,591.356	1,150.649	1,079.525	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
7.194.279	1.190.831	1,094.242	مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار
(1,603.321)	161.022	312.775	مساقي فجوة السيولة
(1,603.321)	(1,442.299)	(1,129.524)	مساقي فجوة السيولة المترتبة
214.040	46.962	35.254	حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المترتبة بالميزانية

6 أشهر ألف دولار أمريكي	سنة واحدة 3 إلى سنوات ألف دولار أمريكي	5 سنوات ألف دولار أمريكي	10 سنوات ألف دولار أمريكي	20 سنة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
-	-	-	-	-	-	1,636.290	4,633.280
1,331.948	2,100.450	1,090.273	198.890	5,149	233	-	8,213.057
34.436	159.301	144.464	91.950	8,653	-	-	950.935
253.097	507.330	108.863	5,613	10,946	-	97,434	2,090.253
31.043	57.695	100.431	130.113	143.263	1,694	-	563.721
-	-	-	-	-	-	313.933	313.933
11,549	69,405	14,446	2,513	-	-	142,810	388,864
1,662.073	2,894.181	1,458.477	429.079	168.011	1,927	2,190.467	17,154.043
-	-	-	-	-	-	-	3,560.317
-	-	-	-	-	-	-	653.462
17,869	83,633	18,103	1,720	-	-	109,828	675,196
17,869	83,633	18,103	1,720	-	-	109,828	4,888.975
2,153.690	2,632.959	789.994	67.745	-	-	-	10,465.918
2,171,559	2,716,592	808,097	69,465	-	-	109,828	15,354,893
(509,486)	177,589	650,380	359,614	168,011	1,927	2,080,639	1,799,150
(1,639,010)	(1,461,421)	(811,041)	(451,427)	(283,416)	(281,489)	1,799,150	1,799,150
10,048	120,876	-	-	-	-	95,948	523,128

الملحق 06: تعرضات المجموعة لاختلاف أسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي لسنتي 2011-2012

2012			العملة
مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) استراتيجي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	
252,648	390,044	(137,396)	ليرة تركية
254,770	220,726	34,044	دينار أردني
90,292	123,726	(33,434)	جنيه مصري
19,696	18,814	882	جنيه سوداني
139,803	139,803	-	دينار جزائري
17,990	17,825	165	ليرة لبنانية
(2,232)	-	(2,232)	جنيه إسرائيلي
117	-	117	دينار تونسي
29,310	-	29,310	يورو
26,445	26,445	-	راند جنوب أفريقي
43,698	41,181	2,517	روبية باكستانية
(14,177)	8,488	(22,665)	ليرة سورية
7,877	-	7,877	أخرى
2011			العملة
مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) استراتيجي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	
302,435	304,458	(2,023)	ليرة تركية
205,187	197,871	7,316	دينار أردني
95,516	107,336	(11,820)	جنيه مصري
26,530	39,728	(13,198)	جنيه سوداني
135,674	135,674	-	دينار جزائري
9,295	16,835	(7,540)	ليرة لبنانية
2,159	-	2,159	جنيه إسرائيلي
(3,402)	-	(3,402)	دينار تونسي
3,820	-	3,820	يورو
26,741	26,741	-	راند جنوب أفريقي
58,882	39,881	18,941	روبية باكستانية
(22,425)	10,266	(32,691)	ليرة سورية
(6,680)	-	(6,680)	أخرى

الملحق 07: الميزانية الموحدة لسنتي 2009-2010

٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٠ ألف دولار أمريكي	إيضاحات	
			الموجودات
٣,١٥٨,٢٧٣	٣,٨١٣,٩٠٣	٣	نقد وأرصدة لدى البنوك
٧,٠٢٧,٦٤	٨,٠٦٣,٣٣١	٤	ذمم مدينة
٩٨١,١١٢	١,٥٢٨,٦٣٢	5	التمويل بالمضاربة والمشاركة
١,٠٨٨,٠٣٦	١,٢٥٠,٤٨١	٦	استثمارات
٢٢٥,٢٣٣	٤٢٩,٨٠١	٧	إجارة منتهية بالتمليك
٢٢٧,١٠١	٢٩٨,٨٥٢	٨	عقارات ومعدات
٣٤٩,٣٥٨	٣٧٤,٩٣٣	٩	موجودات أخرى
١٣,١٦٦,٢٧٧	١٥,٨٧٩,٩٣٣		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحسابات الإستثمار المطلقة والحقوق
			المطلوبات
٢,٦٠٧,٨٤٤	٢,٩٠٦,١٧٢		حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
١٥٢,٦٦٢	٤٢٤,٤٧٧		مبالغ مستحقة لبنوك
٤٣,٠٣٢	٤٩,٩٨٨	١٠	مطلوبات أخرى
٣,١٩٠,٨٠٨	٣,٨٢٤,٦٢٧		مجموع المطلوبات
٨,٢٣٨,٦٢٤	١٠,٢٤٠,١٠٦	١١	حسابات الإستثمار المطلقة
		١٢	الحقوق
٧٤٤,٠٠٠	٧٩,٠٠٠		الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم
-	(٦,٥٢٨)		رأس المال
٩٩,٣٩٠	١٥,٨٦٦		أسهم خزينة
٨٢,٢٩٣	٩٦,٧٢٨		علوّة إصدار أسهم
١٧,٣٠١	(٢,٨٧٦)		احتياطات
(٩,١٦٥)	(٢٤,٣٦٠)		التغيرات المترابطة في القيم العادلة
١٨٩,٤٠١	٢٣٦,٧٥٠		تحويل عملات أجنبية
٩١,١٤٠	١١٨,٥٧٥		أرباح مبقاة
١,٢١٤,٣٦٠	١,٢٢٤,٦٦٥		تخصيصات مقترحة
٥٢٢,٤٨٥	٥٩٣,٥٢٥		الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم
١,٧٣٦,٨٤٥	١,٨١٨,١٩٠		حقوق غير مسيطرة
١٣,١٦٦,٢٧٧	١٥,٨٧٩,٩٣٣		مجموع الحقوق
			مجموع المطلوبات وحسابات الإستثمار المطلقة والحقوق



عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي



صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

الملحق 08 : قائمة الدخل الموحدة لسنتي 2009-2010

٢٠٠٩	٢٠١٠	إيضاحات	
ألف	ألف		
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
			الدخل
٨١٢,٦٤٧	٨٠٨,٧٠٧	١٣	صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة
(٧٠٩,٤١٧)	(٧٤٥,٤٠٥)		إجمالي عائد حسابات الإستثمار المطلقة
٢١٣,٤٢١	٢٣٦,٦٤٧	١٤	حصة المجموعة كمضارب
(٤٩٥,٩٩٦)	(٥٠٨,٧٧٨)		عائد حسابات الإستثمار المطلقة
٣١٦,٦٥١	٢٩٩,٩٢٩		حصة المجموعة من دخل التمويل وحسابات الإستثمار المشتركة (كمضارب وكرب المال)
٦,٨٥٠	٤,٧٠٢		حصة المضارب في إدارة حسابات الإستثمار المعقدة
١٣٠,٩٠٥	١٤٧,٨٢٧	١٣	صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات ذاتية
١٢٣,٨٦٥	١٥١,٠٦٧	١٥	دخل رسوم وعمولات أخرى
٥٥,٢٤٢	٥٥,٠٤٩	١٦	دخل تشغيلي آخر
٦٣٣,٥١٣	٦٥٨,٥٧٤		مجموع الدخل التشغيلي
١٧٩,٦١٩	١٩٦,٥٨٣		مصروفات الموظفين
٢٠,٨٨٢	٢٢,٧٩٨	١٧	استهلاك وإطفاء
١٠٨,٤٤٠	١٢٢,٩٠٢	١٨	مصروفات تشغيلية أخرى
٣٠٨,٩٤١	٣٤٢,٢٨٣		مجموع المصروفات التشغيلية
٣٢٤,٥٧٢	٣١٦,٢٩١		صافي دخل السنة قبل المخصصات والضرائب
(١٠٤,٠٦٨)	(٥٩,٥٨١)	١٩	المخصصات
٢٢٠,٥٠٤	٢٥٦,٧١٠		صافي الدخل قبل الضرائب
(٥٣,١١٨)	(٦٣,٥٤٧)		الضرائب
١٦٧,٣٨٦	١٩٣,١٦٣		صافي دخل السنة
			العائد إلى:
٩١,٧٥٨	١٠٥,٦٠٧		حقوق مساهمي الشركة الأم
٧٥,٦٢٨	٨٧,٥٥٦		حقوق غير مسيطرة
١٦٧,٣٨٦	١٩٣,١٦٣		
١١,٦١	١٢,٤٦	٢٠	النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح - ستنتات أمريكية

الملحق 09 : مبالغ التمويل وفق الصيغ لسنتي 2010-2009

1 ذمم مدينة

٢٠٠٩	٢٠١٠
ألف	ألف
دولار أمريكي	دولار أمريكي
٦,٨٨٢,٨٧٠	٧,٩٣٩,٨٨١
١٠,٩٦٤	١٨,٤٩٦
١١٥,٩٥٤	٨٠,٢٩٢
١٧,٢٧٦	٢٤,٦٦٢
٧,٠٢٧,٠٦٤	٨,٠٦٣,٣٣١

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة (١-٤)
 ذمم إجارة مدينة (٢-٤)
 ذمم سلم مدينة (٣-٤)
 ذمم إستصناع مدينة (٤-٤)

2 ذمم مدينة (تتمد)

1-٤ ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

٢٠٠٩			٢٠١٠		
المجموع	تمويل مشترك	تمويل ذاتي	المجموع	تمويل مشترك	تمويل ذاتي
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
٥٠٨,٦٩٦	٤١٠,٧٥٥	٩٧,٩٤١	٤٧٦,٢٥٥	٤١٧,٨٥٤	٥٨,٤٠١
٧,٥٢٦,١٢٣	٧,٠٣٩,٩٠٤	٤٨٦,٢٢٩	٨,٧٣٤,٠٤٥	٨,٠٥٦,٠٢٥	٦٧٨,٠٢٠
٨,٠٣٤,٨٢٩	٧,٤٥٠,٦٥٩	٥٨٤,١٧٠	٩,٢١٠,٢٠٠	٨,٤٧٣,٨٧٩	٧٣٦,٤٢١
(٢٧٧,٠٠٧)	(٢٤٦,١٦٩)	(٣٠,٨٣٨)	(٣٢٥,٢١٥)	(٢٧٤,٨٧٢)	(٥٠,٣٤٣)
٧,٧٥٧,٨٢٢	٧,٢٠٤,٤٩٠	٥٥٣,٣٣٢	٨,٨٨٥,٠٨٥	٨,١٩٩,٠٠٧	٦٨٦,٠٧٨
(٨٧٤,٩٥٢)	(٨٠٩,٦٧٥)	(٦٥,٢٧٧)	(٩٤٥,٢٠٤)	(٨٦٠,٣٨٧)	(٨٤,٨١٧)
٦,٨٨٢,٨٧٠	٦,٣٩٤,٨١٥	٤٨٨,٠٥٥	٧,٩٣٩,٨٨١	٧,٣٣٨,٦٢٠	٦٠١,٢٦١
٢٠٠٩	٢٠١٠				
ألف	ألف				
دولار أمريكي	دولار أمريكي				
٤٣١,٢٧٦	٤٥٩,٣١٧				

سلع مرابحات دولية
 مرابحات أخرى
 إجمالي ذمم بيوع
 (مرابحات) مدينة
 مخصصات (إيضاح ١٩)

أرباح مؤجلة

المتعثرة

٢-٤ ذمم إجارة مدينة

٢٠٠٩			٢٠١٠		
المجموع	تمويل مشترك	تمويل ذاتي	المجموع	تمويل مشترك	تمويل ذاتي
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
١٣,٩٥١	١٢,٣٥٣	١,٥٩٨	٢١,٨٩٨	٢٠,٤٠٢	١,٤٩٦
(٢,٩٨٧)	(٢,١٠٠)	(٨٨٧)	(٣,٤٠٢)	(٢,٥١٥)	(٨٨٧)
١٠,٩٦٤	١٠,٢٥٣	٧١١	١٨,٤٩٦	١٧,٨٨٧	٦٠٩
٢٠٠٩	٢٠١٠				
ألف	ألف				
دولار أمريكي	دولار أمريكي				
٣,٧٣٨	١٤,٣٣٥				

إجمالي ذمم الإجارة
 المدينة
 مخصصات (إيضاح ١٩)

المتعثرة

تابع الملحق: 09

4- دمم مدينة (تتمه)

3-4 دمم سلم مدينة

٢٠٠٩			٢٠١٠		
المجموع ألف	تمويل مشترك ألف	تمويل ذاتي ألف	المجموع ألف	تمويل مشترك ألف	تمويل ذاتي ألف
١١٩,٤٧٨	١١٩,٤٧٨	-	٨٣,٩١١	٨٣,٩١١	-
(٣,٥٢٤)	(٣,٥٢٤)	-	(٣,٦١٩)	(٣,٦١٩)	-
١١٥,٩٥٤	١١٥,٩٥٤	-	٨٠,٢٩٢	٨٠,٢٩٢	-
٢٠٠٩ ألف	٢٠١٠ ألف				
٤,١١٠	٣,٩٤٩				

إجمالي دمم السلم المدينة
مخصصات (إيضاح ١٩)

المتعثره

4-4 دمم إستصناع مدينة

٢٠٠٩			٢٠١٠		
المجموع ألف	تمويل مشترك ألف	تمويل ذاتي ألف	المجموع ألف	تمويل مشترك ألف	تمويل ذاتي ألف
١٧,٤٢٧	١٧,٤٢٧	-	٢٤,٩٥٨	٢٤,٩٥٨	-
(١٥١)	(١٥١)	-	(٢٩٦)	(٢٩٦)	-
١٧,٢٧٦	١٧,٢٧٦	-	٢٤,٦٦٢	٢٤,٦٦٢	-
٢٠٠٩ ألف	٢٠١٠ ألف				
٣٨٦	٤٨٣				

إجمالي دمم الإستصناع المدينة
مخصصات (إيضاح ١٩)

المتعثره

5- التمويل بالمضاربة والمشاركة

التمويل بالمضاربة (١-٥)

التمويل بالمشاركة (٢-٥)

1-٥ التمويل بالمضاربة

٢٠٠٩			٢٠١٠		
المجموع ألف	تمويل مشترك ألف	تمويل ذاتي ألف	المجموع ألف	تمويل مشترك ألف	تمويل ذاتي ألف
٧٤٠,٧٩٨	٦٧٠,٨٠٤	٧٠,٦١٢	١,١٩٢,٦١٧	١,٠٨٦,٩٠٨	١٠٥,٧٠٩
(٦١٨)	(٦١٨)	-	(٦٠,٥٣٢)	(٤٠,٩٨٠)	(١,٩٥٥)
٧٤٠,٧٩٨	٦٧٠,١٨٦	٧٠,٦١٢	١,١٨٦,٥٦٤	١,٠٤٦,٩٢٨	١٠٣,٧٥٤
٢٠٠٩ ألف	٢٠١٠ ألف				
٥,٩٧١	٦,٦٤٥				

إجمالي التمويل بالمضاربة
مخصصات (إيضاح ١٩)

المتعثره

5- التمويل بالمضاربة والمشاركة (تتمه)

2-٥ التمويل بالمضاربة والمشاركة

٢٠٠٩			٢٠١٠		
المجموع ألف	تمويل مشترك ألف	تمويل ذاتي ألف	المجموع ألف	تمويل مشترك ألف	تمويل ذاتي ألف
٢٤٢,١٧٢	١٨٧,٣٣٣	٥٤,٨٣٩	٣٦٢,٨٧٧	٢٧٢,٢٩٣	٩٠,٥٨٤
(١,٨٥٨)	(١,٨٥٨)	-	(١٠,٨٠٩)	(١٠,٨٠٩)	-
٢٤٠,٣١٤	١٨٥,٤٧٥	٥٤,٨٣٩	٣٥٢,٠٦٨	٢٦١,٤٨٤	٩٠,٥٨٤
٢٠٠٩ ألف	٢٠١٠ ألف				
٦,٤٤٩	٢٥,٢٦٩				

إجمالي التمويل بالمشاركة
مخصصات (إيضاح ١٩)

المتعثره

٢٠٠٩			٢٠١٠			
المجموع	تمويل مشترك	تمويل ذاتي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٣٢١,٥٨٨	٢٩٨,١٣٣	٢٣,٤٥٥	٤٣٠,٥٨٤	٤٠٨,٣٣٥	٢٢,٢٤٩	أراضي ومباني
(٨٥,٧٢٣)	(٧٢,٤١٠)	(١٣,٣١٣)	(١٢١,٤٨٨)	(١٠٥,٧٦٩)	(١٥,٧١٩)	التكلفة
٢٣٥,٨٦٥	٢٢٥,٧٢٣	١٠,١٤٢	٣٠٩,٠٩٦	٣٠٢,٥٦٦	٦,٥٣٠	الإستهلاك المتراكم
						صافي القيمة الدفترية
٣١٤,١٥٣	٢٩٧,٠٣٠	١٧,١٢٣	٣٦١,٠٥٥	٣٤٤,٤٣٤	١٦,٦٢١	معدات
(٢٢٧,٣١٥)	(٢١١,١٧٤)	(١٦,١٤١)	(٢٥٢,٠٩١)	(٢٣٥,٥٥٨)	(١٦,٥٣٣)	التكلفة
٨٦,٨٣٨	٨٥,٨٥٦	٩٨٢	١٠٨,٩٦٤	١٠٨,٨٧٦	٨٨	الإستهلاك المتراكم
						صافي القيمة الدفترية
١٩,٩٦٥	١٧,٢٥١	٢,٧١٤	٣٣,٣٢٥	٣٠,٦١١	٢,٧١٤	أخرى
(٧,٣٣٥)	(٥,٠٤٧)	(٢,٢٨٨)	(١١,٥٨٤)	(٩,٠٢٤)	(٢,٥٦٠)	التكلفة
١٢,٦٣٠	١٢,٢٠٤	٤٢٦	٢١,٧٤١	٢١,٥٨٧	١٥٤	الإستهلاك المتراكم
						صافي القيمة الدفترية
٦٥٥,٧٠٦	٦١٢,٤١٤	٤٣,٢٩٢	٨٢٤,٩٦٤	٧٨٣,٣٨٠	٤١,٥٨٤	الإجمالي
(٣٢٠,٣٧٣)	(٢٨٨,٦٣١)	(٢١,٧٤٢)	(٣٨٥,١٦٣)	(٣٥٠,٣٥١)	(٣٤,٨١٢)	التكلفة
٣٣٥,٣٣٣	٣٢٣,٧٨٣	١١,٥٥٠	٤٣٩,٨٠١	٤٣٣,٠٢٩	٦,٧٧٢	الإستهلاك المتراكم
						صافي القيمة الدفترية

الملحق 10 : مخصصات لسنتي 2009-2010

١٩ مخصصات

ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح ٤-٣)	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح ٤-٢)	ذمم بيوع (مرايحات) مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح ٤-١)
٣,٥٢٤	٢,٩٨٧	٢٧٧,٠٠٧
٩١٥	٩٦٢	٨٢,٠٦٦
(٧٤٩)	(٣٧٣)	(٣٦,٩٣٧)
١٦٦	٥٨٩	٤٥,١٢٩
٣,٦٩٠	٣,٥٧٦	٣٢٢,١٣٦
-	-	(١٥,٠٥٣)
-	-	١٩,٠٩٨
(٧١)	(١٧٤)	(٩٦٦)
٣,٦١٩	٣,٤٠٢	٣٢٥,٢١٥

٢.١٠

مخصصات في ١ يناير
مخصص خلال السنة
مبالغ تم استردادها خلال السنة

مبالغ تم شطبها خلال السنة
مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح ١١-٢)
تحويلات صرف العملات الأجنبية/أخرى
مخصصات في ٣١ ديسمبر

٢.٩

٤,٤٦٦	٣,٢٠٢	١٩٦,٥٤٣
٧٤٨	١,٧٩٦	١٣١,٥٩٢
(١,٦٢٢)	(٣٥٥)	(٢٨,٣٢٩)
(٨٧٤)	١,٤٤١	١٠٣,٢٦٣
٣,٥٩٢	٤,٦٤٣	٢٩٩,٨٠٦
(٢)	(١,٦٣٣)	(٣,٧١٠)
-	(٤)	٦,١٨٣
(٦٦)	(١٩)	١,٧٢٨
٣,٥٢٤	٢,٩٨٧	٢٧٧,٠٠٧

مخصصات في ١ يناير
مخصص خلال السنة
مبالغ تم استردادها خلال السنة

مبالغ تم شطبها خلال السنة
مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح ١١-٢)
تحويلات صرف العملات الأجنبية/أخرى
مخصصات في ٣١ ديسمبر

المجموع ألف دولار أمريكي	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح ١٠)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح ٩)	استثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح ٦-٤ و ٥-٦)	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي (إيضاح ٢-٥)	التمويل بالمصارفة ألف دولار أمريكي (إيضاح ١٠-٥)	ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح ٤-٤)
٣١٤,٩٦٩	٦,١٨٠	١٦,٣٣٠	٦,٣١٤	١,٨٥٨	٦١٨	١٥١
١٠,٥٥١٣	٨,٢٩٥	١,١١٧	٤,٦١٤	١,٧٤٠	٥,٦٣٥	١٦٩
(٤٥,٩٣٣)	(٤,٠٩٣)	(١١,٤٩٨)	(٥٥٨)	(١,٦٧٥)	(٤٩)	(١)
٥٩,٥٨١	٤,٢٠٣	(٣٨١)	٤,٠٥٦	٦٥	٥,٥٨٦	١٦٨
٣٧٤,٥٠٠	١٠,٣١٣	١٥,٩٤٩	١٠,٣٧٠	١,٩٢٣	٦,٢٠٤	٣١٩
(١٥,٥٦٣)	(١٢٨)	(٢)	(٨٧)	(٢٨٩)	-	(٣)
١٩,١٢١	-	-	-	٢٣	-	-
٧,٨٢٥	١,٨٧٣	(١,٦٧٦)	(١٤٣)	٩,١٥٢	(١٥١)	(٢٠)
٣٨٥,٩٣٤	١٢,١٢٨	١٤,٢٧١	١٠,١٤١	١٠,٨٠٩	٦,٠٥٣	٢٩٦
٢٣٥,٨٣٠	٧,١٥١	١٦,٢٤٩	٥,٠٢٦	٢,٣٩٦	٥٦١	٢٣٦
١٤١,١١٧	١,٥٨٢	٤,٥٦٦	٨١٢	-	١٧	٤
(٣٧,٠٤٩)	(٢٣٥)	(٥,٦٣٣)	(١٢٥)	(٦٨٨)	(٣٨)	(٣٤)
١٠٤,٠٦٨	١,٣٤٧	(١,٠٥٧)	٦٨٧	(٦٨٨)	(٢١)	(٣٠)
٣٣٩,٨٩٨	٨,٤٩٨	١٥,١٩٢	٥,٧١٣	١,٧٠٨	٥٤٠	٢٠٦
(٣٤,٨٠٣)	(٢,٣٤٥)	-	-	(٦٢)	-	(٥٠)
٦,٧٣٦	-	(٤)	٤٧١	١٢	٧٨	-
٣,١٣٧	٢٧	١,١٤٢	١٣٠	٢٠٠	-	(٥)
٣١٤,٩٦٩	٦,١٨٠	١٦,٣٣٠	٦,٣١٤	١,٨٥٨	٦١٨	١٥١

الملحق 11: سلم إستحقاق السيولة لسنة 2010

لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	١ إلى ٣ أشهر ألف دولار أمريكي	٣ إلى ٦ أشهر ألف دولار أمريكي	٦ أشهر إلى سنة ألف دولار أمريكي	
٢,٩٦٧,٨٩١	-	٢,٨٠٩	-	الموجودات
١,١٦٥,٦٤٤	١,١٥٤,٢٤٧	١,٠٠٠,٩٨١	١,٤٨٤,٥٢٥	نقد وأرصدة لدى البنوك
٦٤٩,٩٣٨	٢٣,٨٥٦	٤١٨,٧٢٨	٣٢,٠١٩	ذمم مدينة
٤٢٦,٠٧٢	٦٢,٢٩٦	٤٥,٩٣٥	٩٦,٥٢٥	التمويل بالمضاربة والمشاركة
٩,٥٩٧	٥١,٣٨٤	٩,٢٤٣	٢٦,٦٨١	استثمارات
-	-	-	-	إدارة منتهية بالتمليك
-	-	-	-	عقارات ومعدات
٦٤,٦٨٩	٣,٩٢٣	١٩,٦٠٤	٢٣,٧٨٥	موجودات أخرى
٥,٢٨٣,٨٢١	١,٢٩٥,٧٠٦	١,٥٦٥,٢٠٠	١,٦٦٣,٥٢٥	مجموع الموجودات
٢,٩٠٦,١٧٢	-	-	-	المطلوبات
٤٢٤,٤٧٧	-	-	-	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
٢٢٩,٢٨٨	١٣,٧٨٥	١٥,٦٨٥	٢٨,٦٣٧	مبالغ مستحقة لبنوك
٣,٥٥٩,٩٣٧	١٣,٧٨٥	١٥,٦٨٥	٢٨,٦٣٧	مطلوبات أخرى
٣,٥٦٩,٦٨٥	٧٧٢,١٩٠	١,١٥٧,٢٣٧	١,٥٩٧,٤٠٢	مجموع المطلوبات
٧,١٢٩,٦٢٢	٧٨٥,٩٧٥	١,١٧٢,٩٢٢	١,٦٦٦,٠٣٩	حسابات الاستثمار المطلقة
(١,٨٤٥,٧٩١)	٥٠٩,٧٣١	٣٩٢,٣٧٨	٣٧,٤٩٦	صافي فجوة السيولة
(١,٨٤٥,٧٩١)	(٩٤٣,٦٨٢)	(١,٤٥٣,٤١٣)	(٩٠٦,١٨٦)	صافي فجوة السيولة المتراكمة
٨٩,٤٤٠	٢٥,٥٩١	٦٨,٨٢٣	٤٧,٩٩٣	حسابات الاستثمار المقيدة

سنة واحدة إلى ٣ سنوات ألف دولار أمريكي	٣ إلى ٥ سنوات ألف دولار أمريكي	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دولار أمريكي	١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دولار أمريكي	٢٠ سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
-	-	-	-	-	٨٢٥,٢٠٣	٣,٨١٣,٩٠٣
٢,٠٣٤,١١٥	٩٩,٠٨٦٩	١٧٧,٨٦٥	٣,٧٨٧	١,٢٩٨	-	٨,٠٦٣,٣٣١
١٨٢,٧٣٦	١٣٦,٦٤٧	٨٨,٩٥٤	٥,٧٥٤	-	-	١,٥٢٨,٦٣٢
٢٥٤,٥١٣	١٢,٠٣٦٦	٨,٥٥١	٩٧,٦٨٧	٢٥٥,٢٥٩	٨٠,٨٦٤	١,٣٥٠,٤٨١
٦,٠٦٦٣	٧٧,١٣٩	١٠٧,٤٠٧	-	-	-	٤٣٩,٨٠١
-	-	-	-	-	٢٩٨,٨٥٢	٢٩٨,٨٥٢
٨٤,٩٣٨	١٦,٦٢٤	٢,٢٣١	-	٣٦,٥٢٣	١٢٢,٦١٦	٣٧٤,٩٣٣
٢,٦٦٦,٩٦٥	١,٣٤١,٦٤٥	٣٧٦,٤٥٧	١١٥,٧٧٩	٢٩٣,١٨٠	١,٣٢٧,٥٢٥	١٥,٨٧٩,٩٣٣
-	-	-	-	-	-	٢,٩٠٦,١٧٢
-	-	-	-	-	-	٤٢٤,٤٧٧
٦٦,٦٩٣	٣,٠٠٤٥	٧٠١	-	١,٦٠٥٤	-	٤٩٠,٩٨٨
٦٦,٦٩٣	٣,٠٠٤٥	٧٠١	-	١,٦٠٥٤	-	٣,٨٢١,٦٣٧
٢,٢٢٥,٢٨٩	٨٧,٠٠٧	٤٨,٢٣٣	-	-	-	١,٠٢٤,٠١٦
٢,٢٩١,٩٨٢	٩٠,٠١١٥	٤٨,٩٣٤	-	١,٦٠٥٤	-	١٤,٠٦١,٧٤٣
٣٢٤,٩٨٣	٤٤١,٥٣٠	٣٢٧,٥٢٣	١١٥,٧٧٩	١٨٧,٠٦٦	١,٣٢٧,٥٢٥	١,٨١٨,١٩٠
(٥٨١,٢٠٣)	(١٣٩,٦٧٢)	١٨٧,٨٥٠	٣,٣,٦٢٩	٤٩,٠٦٥٥	١,٨١٨,١٩٠	-
١١,٩٠٣	١,٠٦,٠٦١	-	-	-	٩٥,٥٤٧	٤٥٥,٣٣٨

الملحق 12 : سلم إستحقاق السيولة لسنة 2009

لغاية شهر واحد دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة دولار أمريكي	الموجودات		
2,041,276	-	9,224	-	نقد وأرصدة لدى البنوك		
986,377	1,21,340	868,964	1,100,921	ذمم مدينة		
460,189	21,324	99,214	28,089	التمويل بالمضاربة والمشاركة		
436,490	183,981	43,727	92,307	استثمارات		
7,870	10,708	7,127	24,900	إجارة منتهية بالتمليك		
-	-	-	-	عقارات ومعدات		
72,782	9,242	8,737	7,040	موجودات أخرى		
4,008,742	1,246,040	1,030,891	1,202,811	مجموع الموجودات		
2,707,844	-	-	-	المطلوبات		
102,772	-	-	-	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى		
137,942	20,492	24,821	79,192	مبالغ مستحقة لبنوك		
2,897,448	20,492	24,821	79,192	مطلوبات أخرى		
2,929,437	784,037	1,229,794	830,742	مجموع المطلوبات		
5,827,880	710,29	1,204,710	904,834	حسابات الإستثمار المطلقة		
(1,318,142)	036,017	(218,724)	247,977	مجموع المطلوبات وحسابات الإستثمار المطلقة		
(1,318,142)	(1,000,301)	(1,037,877)	(702,374)	صافي فجوة السيولة		
81,701	28,272	28,706	147,808	صافي فجوة السيولة المتراكمة		
				حسابات الإستثمار المقيدة		
سنة واحدة إلى 3 سنوات دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة دولار أمريكي	أكثر من 20 سنة دولار أمريكي	غير مؤرخه دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
1,748,717	-	-	-	-	7,800,22	2,108,272
129,070	1,179,990	0,782	0,782	1,949	-	7,027,74
134,244	174,277	10,014	10,014	-	-	981,112
40,493	81,741	480	480	14,231	98,277	1,088,27
-	27,007	00,792	148,278	-	-	230,232
-	-	-	-	-	227,101	227,101
77,304	27,107	21,298	08,020	78,727	-	249,208
2,124,877	1,009,229	241,822	179,044	74,800	1,002,127	12,177,277
-	-	-	-	-	-	2,707,844
-	-	-	-	-	-	102,772
23,000	14,102	10,702	10,014	-	-	43,018
2,174,99	240,272	29,742	29,742	-	-	8,228,724
2,197,99	480,470	0,490	0,490	-	-	11,229,422
(72,232)	1,023,604	191,227	179,044	74,800	1,002,127	1,737,840
(724,707)	299,048	49,270	709,919	734,719	-	1,737,840
91,381	122,183	-	-	-	-	01,000

الملحق 13: تعرضات المجموعة لاختلاف أسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي لسنتي 2010-2009

٢.١.٠			العملة
مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) إستراتيجي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	
٢٦٨,٠٨٣	٣١٦,١٥٥	(٤٨,٠٧٢)	ليرة تركية
٢.٢,٨.٤	١٨٦,٢٤١	١٦,٥٦٣	دينار أردني
٧٨,٤٩٧	٩٨,٦٨١	(٢٠,١٨٤)	جنيه مصري
٣٧,١٤٠	٣٩,٣٧٣	(٢,٢٣٣)	جنيه سوداني
٤١,١٩٨	١٣١,١٩٢	(٨٩,٩٩٤)	دينار جزائري
٣٩,٩٧٠	١٦,٥٥١	٢٣,٤١٩	ليرة لبنانية
١٧,٩١٧	-	١٧,٩١٧	جنيه إسترليني
٢,١٠٤	-	٢,١٠٤	دينار تونسي
(٤,١٥٣)	-	(٤,١٥٣)	يورو
١٩,٧٥٨	١٩,٧٥٨	-	راند جنوب أفريقي
٣٩,٤٧١	٤٠,٣٦٣	(٨٩٢)	روبية باكستانية
(٢٨,٢٤٠)	١٠,٩٨٣	(٣٩,٢٢٣)	ليرة سورية
١,٨٥٦	-	١,٨٥٦	أخرى

٢.١.٩			العملة
مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) إستراتيجي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	
٢٨١,٩٨٠	٢٧,٥٨٦	١١,٣٩٤	ليرة تركية
٢٧٧,٤٦٢	١٩٠,٢٤٥	٨٧,٢١٧	دينار أردني
٦٤,٧٩٢	٩٢,٩٥٥	(٢٨,١٦٣)	جنيه مصري
٣٩,٧٢٣	٤٠,٥٧٣	(٨٥٠)	جنيه سوداني
١١٩,٣٩٥	١١٩,٤٨٠	(٨٥)	دينار جزائري
(١,٧٠٥)	١٤,٦٤٢	(١٦,٣٤٧)	ليرة لبنانية
(٢,٧٩٩)	-	(٢,٧٩٩)	جنيه إسترليني
(٢٤٢)	-	(٢٤٢)	دينار تونسي
(٢,٥٥٥)	-	(٢,٥٥٥)	يورو
١٧,٣٥٠	١٧,٣٥٠	-	راند جنوب أفريقي
١٣,٩٦٤	٣٥,١٥٩	(٢١,١٩٥)	روبية باكستانية
-	١٤,٩٧٨	(١٤,٩٧٨)	ليرة سورية
٢٦,٢٧٨	-	٢٦,٢٧٨	أخرى

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

✓ الكتب :

- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003م
- سم الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005م.
- سلمان أبو دياب " اقتصاديات النقود والبنوك " - بيروت - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - 1996.

✓ الرسائل والأطروحات العلمية :

1. حلوة لقمان ، "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية " ، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك ، 2011 / 2010.
2. بن عمارة نوال، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة ، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام: 20-21 أكتوبر 2009م.
3. فضل عبد الكريم محمد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ،
4. بدر الدين قريشي مصطفى، "التحولات وإدارة المخاطر في المؤسسة المالية الإسلامية " ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية ، النسخة الرابعة 05 06 أبريل 2012.
5. بن الناصر فاطمة، ، تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009م.
6. ناصر سليمان، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة ، ط 1، مكتبة الريام، الجزائر، 1427هـ/2006م.
7. لناصر سليمان ، البنوك الإسلامية (تعريفها، نشأتها، مواصفاتها...) ، الملتقى الدولي حول أزمة النظام الدولي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 05-06 ماي 2009م.
8. ناصر سليمان، بوشرمة عبد الحميد، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009م.

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية :

- Anouar Hassoune . La gestion des risques dans les banques Islamiques.paris 2008.
- Joeel BESSIS, Risk Management in Banking, Second Edition, John Wiley & Sons Ltd, England, 2002

ثالثا : المواقع الإلكترونية

- www.ALBARKA.BH.
- www.barakaonline.com.
- www.iefpedia.com.